S/2020/1324

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
4 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، النيجر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "عدم الانتشار" التي عقدت يوم الثلاثاء 22 كانون الأول/ديسمبر 2020. كما أدلى ببيان ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، وهو الإجراء الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن

290121 050121 21-00031 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن عدم الانتشار.

تسعى جهود الأمم المتحدة في مجال عدم الانتشار إلى منع انتشار الأسلحة والتكنولوجيا النووية، وتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز هدف تحقيق نزع السلاح النووي. ولهذه الجهود تأثير على منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويمكن أن يسهم التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) في تحقيق الاستقرار الإقليمي. غير أنه من المؤسف أن التوترات الإقليمية قد ازدادت. ففي السنوات القليلة الماضية، شهدنا هجمات على الهياكل الأساسية الحيوية وخطابا متشددا وازدياد خطر وقوع سوء للتقدير. وهذه الإجراءات تعمق الخلافات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة وتزيد من صعوبة الجهود الرامية إلى معالجة النزاعات الإقليمية الأخرى. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تجنب أي أعمال قد تؤدي إلى زيادة تصعيد التوترات.

وقد أكد الأمين العام باستمرار على أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة وشجع جميع الدول على دعمها. كما يعتقد أنه ينبغي لإيران أن تعالج الشواغل التي أثيرت بشأن أنشطتها فيما يتعلق بالتدابير التقييدية الواردة في المرفق باء للقرار. وكما ذكرنا من قبل، ينبغي معالجة المسائل التي لا تتصل مباشرة بالخطة دون المساس بالمحافظة على الاتفاق وإنجازاته.

وأثناء إعداد التقرير العاشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2020/1177)، أحطنا علما بالتطورات في مجلس الأمن بعد تلقي رسالتين من الولايات المتحدة في 20 آب/أغسطس و 23 أيلول/سبتمبر. ونلاحظ رأي الولايات المتحدة بأن جميع أحكام القرارات السابقة التي أنهيت بموجب القرار 2231 (2015) تنطبق بنفس الطريقة اعتبارا من 20 أيلول/سبتمبر. وترى الولايات المتحدة أيضا أن التدابير الواردة في الفقرات 7 و 8 و 16 إلى 20 من القرار 2231 (2015) قد أنهيت أيضا.

وقد كتبت غالبية أعضاء مجلس الأمن وإيران إلى المجلس مؤكدة، في جملة أمور، أن الرسالة المؤرخة 20 آب/أغسطس الموجهة من الولايات المتحدة لم تبدأ العملية المنصوص عليها في الفقرة 11 من القرار 2231 (2015). وأعربت تلك الدول أيضا عن تأييدها القوي للخطة ولمواصلة تنفيذ القرار.

وبالمثل، أشار رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ورئيس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر إلى أنهما ليسا في وضع يسمح لهما باتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بالرسالة الموجهة من الولايات المتحدة في 20 آب/أغسطس. كما أحاط رئيس المجلس علما بتلك التطورات.

ونأسف للخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة عندما انسحبت من الخطة، وكذلك الخطوات التي اتخذتها إيران لخفض بعض التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب الخطة.

إن قيام الولايات المتحدة بإعادة فرض جميع الجزاءات الوطنية لديها التي رُفعت أو أُلغيت عملا بالخطة يتعارض مع الأهداف الواردة في الخطة وفي القرار 2231 (2015). وعلاوة على ذلك، فإن

الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لعدم منح إعفاءات من التجارة في النفط مع إيران وبعض مشـــاريع عدم الانتشار ربما أعاقت قدرة إيران وغيرها من الدول الأعضاء على تنفيذ بعض الأحكام.

وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجلس الأمن بأن إيران قد خفضت مخزونها من المياه الثقيلة. كما بقيت إيران ضمن حدود خطة العمل الشاملة المشتركة التي لا تزيد عن 060 5 جهاز طرد مركزي من طراز IR-1 تم تركيبها في 30 ســـلســـلة تعاقبية في محطة ناتانز لتخصيب الوقود.

غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحققت من أن إيران قد قامت بتركيب ســـلســـلة تعاقبية من أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-2m في ناتانز وبدأت في تغذية سادس فلوريد اليورانيوم فيها. كما قامت إيران بتخصـيب اليورانيوم بنسـبة تصـل إلى 4,5 في المائة من يورانيوم −235، وبلغ إجمالي مخزونها من اليورانيوم المخصب 442,9 2 كيلوغراماً – وهو ما يتجاوز الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشـــتركـة في كلتـا الحـالتين. كمـا نحيط علمـا بتقرير الوكـالـة الـدوليـة للطـاقـة الـذريـة المؤرخ 4 كانون الأول/ديسـمبر بشـأن نوايا إيران في تركيب سـلاسـل تعاقبية إضـافية من أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-2m في ناتانز.

وقد أعلنت إيران عن نيتها البقاء في الخطة وأن الخطوات التي اتخذتها يمكن التراجع عنها. ومن الضروري أن تمتنع إيران عن اتخاذ مزيد من الخطوات للحد من التزاماتها والعودة إلى التنفيذ الكامل للخطة.

ويدعو الأمين العام جميع المشـــاركين إلى العمل بصـــورة بناءة لمعالجة خلافاتهم في إطار آلية تسوية المنازعات المبينة في الخطة. كما يؤكد على أهمية جميع المبادرات الرامية إلى دعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما في سياق التحديات الاقتصادية والصحية الراهنة الناجمة عن وباء فيروس كورونا.

وسـأتناول الآن التدابير الواردة في المرفق باء للقرار، على النحو المبين في التقرير العاشـر للأمين العام. أولاً، وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام ذات الصلة، فإننا لم نتلق أي تقارير بشأن توريد أو بيع أو نقل المواد النووية وذات الاســتخدام المزدوج المرتبط بالأســلحة النووية إلى إيران، على نحو يتعارض مع الفقرة 2 من المرفق باء.

وقد واصـــل مجلس الأمن نظره في طلبات توريد أو بيع أو نقل المواد النووية أوذات الاســـتخدام المزدوج إلى إيران من خلال قناة المشـــتريات. وقُدمت أربعة مقترحات جديدة من خلال القناة خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، وبذلك وصـــل مجموع المقترحات الواردة منذ 16 كانون الثاني/يناير 2016 إلى 52 مقترحا. وقد تلقى المجلس خمســة إخطارات، مقدمة عملا بالفقرة 2 من المرفق باء، بشـأن بعض الأنشـطة المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع الخطة.

ونلاحظ أيضـا أن تمديد فترة الـــ 90 يوما لإعفاء الصـادر عن الولايات المتحدة – الذي يغطي الأنشطة المتعلقة بالوحدة القائمة في محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء – قد انتهى في نهاية آب/أغسطس 2020. ولم تعلن الولايات المتحدة عن أي تمديد آخر لهذا الإعفاء.

ثانيا، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات رسـمية تزعم أن هناك إجراءات لا تتفق مع أحكام القرار المتعلقة بالقذائف التسيارية.

ثالثا، فيما يتعلق بنقل الأسلحة، قدمت إسرائيل معلومات إلى الأمين العام ومجلس الأمن بشأن استمرار إيران في انتشار الأسلحة المتقدمة خلافا للقرار 2231 (2015). وقد رفضت إيران هذه الادعاءات رفضا قاطعا في رسالتها الموجهة إلى الأمين العام.

وقدمت الأمانة العامة أيضا معلومات مستكملة عن قضيتين متعلقتين بالأسلحة من التقرير التاسع للأمين العام (S/2020/531). وفيما يتعلق بالمعلومات الإسرائيلية المتعلقة بأربع قذائف مزعومة موجهة مضادة للدبابات من طراز "دهلافية" في ليبيا، تمكنت الأمانة العامة من التأكد من أن لواحدة من هذه القذائف الأربع خصائص تشبه قذائف "دهلافية" الإيرانية الصنع. بيد أننا لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت تلك القذيفة قد نُقلت إلى ليبيا و/أو ما إذا كان نقلها غير متسق مع القرار.

وفيما يتعلق بمصادرة الأسلحة الأسترالية قبالة خليج عمان في حزيران/يونيه 2019، نرى أن الذخائر المضبوطة لم تكن من صنع إيراني. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زودت السلطات الأسترالية الأمانة أيضا بصور لوثائق تم جمعها من الطاقم أثناء عملية ضبط الأسلحة تلك. وقد أطلعت الأمانة العامة إيران والدولة العضو الأخرى المعنية على التفاصيل ذات الصلة للتحقق من صحة الوثائق الصادرة.

رابعا، فيما يتعلق بأحكام تجميد الأصول، واصلت الأمانة العامة استعراضها لقضية تتعلق بمؤسسة أكاديمية وقعت مذكرات تفاهم مع كيان مدرج على قائمة القرار 2231. وقد أُبلغنا بأن هذه المذكرات ليست ملزمة قانونا ولا تنطوي على أي التزام أو أنشطة مالية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمانة العامة معلومات من إحدى الدول الأعضاء تفيد بأن كياناً مدرجا على قائمة القرار 2231 قد نقل بعض أصوله إلى كيان آخر لا يخضع لحكم القرار المتعلق بتجميد الأصول. ولا نزال نحلل المعلومات المتاحة وسنبلغ المجلس بها، عند الاقتضاء.

وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقت الأمانة العامة أيضا معلومات تتعلق بأفراد وكيانات في قائمة القرار 2231. وأبلغت إيران الأمين العام ومجلس الأمن بأن السيد موشرين فخري زاده قد "اغتيل في هجوم إرهابي" في 27 تشرين الثاني/نوفمبر في محافظة طهران. ويذكر أعضاء المجلس أن السيد فخري زاده من الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة القرار 2231.

كما تلقت الأمانة العامة معلومات من إحدى الدول الأعضاء تفيد بأن كيانا مدرجا في القائمة شحن "صمامات وإلكترونيات ومعدات قياس مناسبة للاستخدام في الاختبار الأرضي للقذائف التسيارية ذات الدفع بالوقود السائل ومركبات الإطلاق الفضائية" إلى إيران. وتطلب الأمانة العامة مزيدا من التوضيح من هذه الدولة العضو وستقدم تقريرا بناء على ذلك.

إن المسألة النووية الإيرانية موضوع هام من مواضيع عدم الانتشار، وله عواقب على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وقد أظهرت البلدان المعنية، في تنفيذها لخطة العمل الشاملة المشتركة، أن الحوار والدبلوماسية، المدعومين بوقف موحد من المجلس الأمن، يمكن أن يوجدا سبيلا لحل هذه المسألة. ونأمل أن تتمكن تلك البلدان والمجلس من القيام بذلك مرة أخرى.

وأود أن أختتم بياني بالتنويه بقيادة سعادة السيد فيليب كريدلكا وسلفه سعادة السيد مارك بيكستين دو بويتسويريفا، في دورهما بوصفهما ميسرين لتنفيذ القرار 2231 (2015). وإذ تغادر بلجيكا مجلس الأمن في نهاية العام، نتطلع إلى تقديم دعمنا الكامل للميسر المقبل.

وأود أيضا أن أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على التعاون المستمر فيما بيننا.

المرفق الثاني

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم باسم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل فونتينيليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

بادئ ذي بدء، أعرب عن الامتنان والشكر للأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمانة العامة على تصميمها وروحهما المهنية في إعداد التقرير العاشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015) (S/2020/1177).

وأود أيضا أن أشكر سفير بلجيكا فيليب كريدلكا، الذي شارف على نهاية فترة عمله بصفته ميسر تنفيذ القرار 2231 (2015)، على التعاون الممتاز. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع الميسر المقبل.

ومع اقتراب هذا العام من نهايته، أدرك التحديات الهائلة التي واجهتها الدبلوماسية المتعددة الأطراف خلال الأشهر الأخيرة. والمثال الواضح هو كيف ظلت خطة العمل الشاملة المشتركة تُختبر. وعموما، لا يزال الانتشار النووي يشكل تهديدا عالميا يمكن أن تترتب عنه عواقب عالمية. ومن مصلحتنا الجماعية، ولكن من مسؤوليتنا أيضاً، كأعضاء في المجتمع الدولي، أن نواجه تلك التحديات بصورة مشتركة. وضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات القوية القائمة، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي أن يكون جزءاً من جهودنا المشتركة.

وبصفتي منسقا للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة، يسرني أن أشير إلى أن الاتفاق النووي الإيراني، الذي يبلغ من العمر الآن خمس سنوات، صمد أمام الضغوط خلال السنوات الأخيرة. وقد أظهر المشاركون الباقون قناعتهم واستعدادهم الثابت للعمل دبلوماسياً للحفاظ على الاتفاق. وقد تعزز هذا التصميم على الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وضمان تنفيذها الكامل والفعال من قبل جميع الأطراف مرة أخرى في اجتماع اللجنة المشتركة في 16 كانون الأول/ديسمبر وأمس في الاجتماع غير الرسمي للمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة على المستوى الوزاري، الذي ترأسته. وهذا التصميم يثبت أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة وقيمتها. وهي دليل قوي على ضرورة مواصلة الدبلوماسية المتعددة الأطراف واستدامة ودعم الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وخطة العمل الشاملة المشتركة عنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار، الذي يساعد على الحد من المخاطر الأمنية الإقليمية والعالمية. وقد أزالت خطة العمل الشاملة المشتركة احتمال وجود إيران مسلحة نووياً. وفعلت ذلك بطريقة يمكن التحقق منها، حيث ينص الاتفاق على مستوى غير مسبوق من الوصول والرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع إيران والبروتوكول الإضافي الملحق به.

ومن الأهمية بمكان أن يظل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حاله. وبفضل البروتوكول الإضافي، يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوصول إلى المواقع المعلنة وغير المعلن عنها في إيران، كما أنها قامت بتركيب نظم رصد على مدار الساعة في المرافق الرئيسية. ومن المهم أن نتذكر أن إيران تنفذ البروتوكول الإضافي كجزء من التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وخسارة خطة

العمل الشاملة المشتركة ستعني أيضاً خسارة البروتوكول الإضافي، وحقوق الوصول الممنوحة للوكالة الدولية، وبالتالي فقدان تدابير الشفافية الإضافية الفريدة المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أن أؤكد تقدير الاتحاد الأوروبي العميق لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وروحها المهنية. فعملها المحايد والتقني يكتسي أهمية قصوى وهو حجر الزاوية في مصداقية خطة العمل المشتركة الشاملة.

ولا يوجد بديل إيجابي لخطة العمل الشاملة المشتركة، إذ أنها ثمرة أكثر من 12 عاماً من المفاوضات التي أيدها المجتمع الدولي على أعلى المستويات وكرسها في القرار 2231 (2015). ومع ذلك، من الواضح أن الاتفاق تعرض لضغوط شديدة. ويأسف الاتحاد الأوروبي بشدة للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في مايو/أيار 2018 بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أعاق لتنفيذ الكامل للاتفاق القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة لاحقا لإعادة فرض الجزاءات التي سبق رفعها ووقف منح الإعفاءات ذات الصلة بالمجال النووي. إن التنفيذ الكامل للاتفاق من قبل جميع الأطراف أمر بالغ الأهمية لتمكين جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والمجتمع الدولي من جني ثمار الاتفاق.

عليه أقرّ بأن إيران قد واصلت الامتثال الكامل للأحكام ذات الصلة بالمجال النووي لمدة ثلاث سنوات ونصف، بما في ذلك لمدة 14 شهراً بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الجزاءات الأحادية الجانب عليها. بيد أن مما يثير القلق الشديد أن إيران ما زالت تواصل الحد من التزاماتها النووية ذات الصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يزال يساورنا عميق القلق من مواصلة إيران تخزين اليورانيوم المنخفض التخصيب بما يتجاوز مخزون خطة العمل الشاملة ومستوى التخصيب، علاوة على توسعها المستمر في البحث والتطوير باستخدام أجهزة طرد مركزي متقدمة وأنشطة التخصيب في فوردو. ولا تتسق هذه الأنشطة مع الأحكام المتعلقة بالمجال النووي المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على وقف تلك الأنشطة واستئناف التنفيذ الكامل لالتزاماتها.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظتُ أيضا أن قانونا جديدا قد اعتمد في إيران يسمح باتخاذ خطوات إضافية لدعم زيادة التخصيب بنسبة 20 في المائة قريبا، فضلا عن اتخاذ تدابير إضافية. وذلك أمر مقلق للغاية. وأقدّر ما أشارت إليه القيادة الإيرانية بشأن استعداد إيران لاستئناف التنفيذ التام لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأشجع جدا كفالة إتاحة حيز كاف للدبلوماسية لأجل إعادة خطة العمل الشاملة المشتركة إلى مسار التنفيذ الكامل في المستقبل القريب.

ولا يزال عمل قناة المشتريات مهما بوصفها آلية مستقلة وشفافة لمجلس الأمن. ويسرني أن ألاحظ أن مقترحات جديدة قد أحيلت إلى مجلس الأمن للبت فيها وإقرارها. ويقدم التقرير العاشر للجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن مقررات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2020/1164) دليلا على أن القناة تعدُّ تدبيرا هاما لبناء الثقة يعطي ضمانات للدول الأعضاء والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بأن عمليات نقل السلع والخدمات للأغراض النووية المدنية تتماشى تماما مع القرار 2231 (2015). وفي الوقت نفسه، يسرني أيضا أن ألاحظ أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيران في المجال النووي المدني بموجب المرفق الثالث لا يزال مستمرا على الرغم من التحديات الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وإلى جانب التعهدات بموجب الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي لجمهورية إيران الإسلامية، تظل الالتزامات برفع الجزاءات أساسية بالنسبة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد رفع الاتحاد الأوروبي جميع جزاءاته المتعلقة بالمجال النووي عند إبرام الاتفاق في عام 2015.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بدعم الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية. وعليه، لا تزال لأداة دعم التجاري إمكانات سياسية واقتصادية كبيرة لتيسير التجارة المشروعة مع إيران، بما يتفق مع القانون الدولي والقواعد الأوروبية، فضلا عن دعم احتياجات الشعب الإيراني.

وأود التعليق على هذا في السياق المتعلق بجائحة "كوفيد19-" المستمرة التي سببت الضرر للعالم بأسره. بيد أن الوضع في إيران مدمر للسكان الإيرانيين بشكل خاص. وقد تفاقم ذلك جزئياً بسبب المصاعب الكبيرة التي تواجها جمهورية إيران الإسلامية في شراء المعدات الطبية الوقائية والأدوية الأساسية.

وفي وقت سابق من هذا العام، أخذتُ علما بإعلان الولايات المتحدة وموقفها من بيان ما يسمى "آلية إعادة فرض الجزاءات" بموجب القرار 2231 (2015). وبصفتي المنسق، فقد كان واضحاً بالنسبة لي أن الولايات المتحدة قد توقفت عن المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 أيار/مايو 2018 ولم تحضر بعد ذلك أي من الأنشطة المتعلقة بالخطة. وبالتالي، لا يمكن اعتبار الولايات المتحدة دولة مشاركة في خطة العمل وأنه لا يجوز لها الشروع في تنفيذ عملية إعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة بموجب القرار 2231 (2015). وألاحظ أيضا أن موقف أغلبية أعضاء المجلس يرى أنه لا أساس قانوني لسعي الولايات المتحدة الشروع في إعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة بموجب القرار 2231 (2015).

ولا يزال القرار 2231 (2015) نافذاً تماماً – بما في ذلك الالتزامات برفع الجزاءات بموجب خطة العمل. وفي ذلك السياق، يعرب الاتحاد الأوروبي عن امتنانه للأمانة العامة على نهجها المتوازن والواقعي في رصد تنفيذ القرار 2231 (2015). ويتطلب مثل هذا العمل وحدة الهدف وتوفير الموارد الكافية.

ومن الواضح بالنسبة للاتحاد الأوروبي أن خطة العمل بحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال من قبل الجميع، وأنه ينبغي التصدي لتحديات التنفيذ المستمرة، بما في ذلك ما يتعلق بعدم الانتشار النووي والتزامات رفع الجزاءات. ويسرني أن الاجتماع الوزاري الذي عقد بالأمس قد أكد وحدة جميع المشاركين في مواصلة السير على ذلك الطريق. وأشعر بالتشجيع الشديد أيضا بإقرار جميع المشاركين باحتمال عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وأعربوا عن استعدادهم لمعالجة ذلك بشكل إيجابي في إطار بذل الجهود المشتركة. ويشعرني هذا ببعض الثقة في أن نتمكن من مواصلة هذا الإنجاز للدبلوماسية المتعددة الأطراف وتفعيله، بما يسهم إسهاما هاما في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)

[الأصل: بالفرنسية]

سأتكلم بصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

وكما ذكرت السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للتو (المرفق الأول) فإن خطة العمل الشاملة المشتركة كانت إنجازاً كبيراً في مجالات عدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية. ولذلك تشرفتُ بخدمة المجلس بهذه الصفة خلال الأشهر القليلة من ولايتي. وبالنظر إلى أن هذه ستكون أول وآخر إحاطة أقدمها إلى مجلس الأمن بهذه الصفة، أود أن أشكر سلفي، السفير مارك بيكستين دي بويتسويرف، ومعاونتي، كارولين بيهي، على عملهما، وكذلك فريق الأمانة العامة على دعمه المستمر. وأنا ممتن جدا لهم على تفانيهم.

وأود أن أنتقل الآن إلى التقرير العاشر للميسر (انظر S/2020/1244). وقد وافق عليه جميع أعضاء المجلس، وأشكرهم على إسهاماتهم المهمة وعلى روح التوافق التي أعربوا عنها، فضلا عن مرونتهم.

ويتضمن التقرير سردا وقائعيا يتسق مع التقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) عن تنفيذ القرار 2231 (2015) وتقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وأي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2020/1164) فيما يفيد بإبلاغ مجلس الأمن بالأنشطة التي يضطلع بها بموجب صيغة القرار 2331. ويغطي تقريري العاشر الأنشطة خلال الفترة 24 حزيران/يونيه إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويمكن للأعضاء الرجوع إلى نص تقريري لمزيد من التفصيل، ولكنني أود التطرق إلى النقطتين التاليتين.

أولا، أود أن أذكّر بعقد المجلس جلسة في صيغة القرار 2231 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نظر ممثلو مجلس الأمن المسؤولون عن تنفيذ القرار 2231 (2015) في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير العاشر للأمين العام قبل إصداره.

ثانيا، وُزّعت 37 مذكرة في إطار صيغة القرار 2231 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، بعثت من جانبي 23 رسالة رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. وتلقَّيتُ ما مجموعه 23 رسالة من الدول الأعضاء والمنسق. وشملت تلك المراسلات التقريرين الفصليين الدوريين اللذين أصدرتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أيلول/سبتمبر (S/2020/1003، الضميمة) وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1138، الضميمة)، بالإضافة إلى أربعة تحديثات في تموز/يوليو (S/2020/1002، الضميمة)، وتشرين الأول/أكتوبر (S/2020/1137، الضميمة)، وتشرين الثاني/نوفمبر (S/2020/1139، الضميمة) وكانون الأول/ديسمبر 2020.

ولا يمكنني أن أبالغ في تقدير قيمة الدور المركزي والمحايد والواقعي والمهني الذي تضطلع به الوكالة، التي تواصل التحقق من أنشطة جمهورية إيران الإسلامية ورصدها عملا بالقرار 2231 (2015).

وطوال ولايتي، كان طموحي هو دعم تنفيذ القرار 2231 (2015) باســـم مجلس الأمن بالتركيز على ثلاثة مجالات محددة: الحوار والشفافية والحفاظ على سلسلة الإمداد.

وتعكس مختلف الرســـائل التي جرى توزيعها في إطار صـــيغة القرار 2231 حالة المداولات بين الأطراف المعنية. وترد قائمة بهذه الرسائل الموجزة بالتفصيل في تقريري، إلى جانب الردود الواردة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة.

وقد استرعى انتباه الدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير جانبان على وجه الخصوص.

أولا، في 20 آب/أغسطس 2020، وجه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/815)، أشـار فيها إلى أن الولايات المتحدة بدأت العملية المبينة في الفقرتين 11 و 12 من القرار 2231 (2015)، والتي من شـــأنها أن تؤدي إلى إعادة العمل بالتدابير التي تم رفعها عملا بالفقرة 7 (أ). وفي وقت لاحق، أعرب 13 عضـــوا في مجلس الأمن عن آراء مختلفة بشـــأن تلك الرســـالة. وجميع الرســـائل التي قدمتها في هذا الصـــدد الأطراف المهتمة، بما فيها جمهورية إيران الإســـلامية والأمين العام، ترد على النحو الواجب في تقريري، وكذلك في البيان اللاحق لرئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس.

ثانيا، وفقا للمرفق باء، انتهت في 18 تشـرين الأول/أكتوبر 2020 الجزاءات المفروضـــة على نقل الأسلحة من وإلى جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك حظر السفر. وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن مواقف متباينة بشأن هذه المسألة في رسائل عممت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتتطرق الآراء المتباينة بشـــأن هاتين النقطتين إلى مســـائل تقع في صـــميم خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة والقرار 2231 (2015). ولا يســـعني إلا أن أثني على جميع الأطراف المهتمة التي أبدت ضـــبط النفس واستعدادها الكبير للتعاون من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقريري. وبهذا النهج التعاوني، أرى بعض الأمل في المستقبل.

وفي هذا الصدد، أود أن أردد الدعم الذي أعرب عنه الأمين العام ومنسق اللجنة المشتركة من أجل الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الختام، أذكر الفقرة 2 من القرار 2231 (2015)، التي تنص على أن مجلس الأمن؛

”يهيب بجميع الدول الأعضـــاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها اتخاذ إجراءات تتّسق مع مخطط التنفيذ المبيّن في خطة العمل وفي هذا القرار والامتناع عن إتيان أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل“.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

في البداية، أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد أولوف سكوغ على إحاطتيهما.

ينبثق عن بيانيهما التزام حازم لصالح خطة العمل الشاملة المشتركة، التي اعتمدها المجتمع الدولي في عام 2015. وهذا الالتزام تتشاطره أيضا الأغلبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك بلدي، بلجيكا. وأرى ثلاثة أسباب رئيسية لذلك، ذكرها أيضا مقدمو الإحاطات.

أولاً، إن خطة العمل الشاملة المشتركة منذ دخولها حيز النفاذ ضمنت الشفافية والطابع السلمي حصراً لبرنامج إيران النووي. وعلى وجه التحديد، على أرض الواقع، يكفل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بعمليات رصد مستمرة، بفضل نظام التفتيش الأكثر شمولا في العالم وبفضل تعاون إيران.

ثانيا، إن الخطة معلم بارز من معالم تعددية الأطراف. إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تفاوضت عليها الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، وألمانيا وإيران والاتحاد الأوروبي، أكثر من مجرد اتفاق نووي. وهو أداة لبناء الثقة ونتيجة 12 عاما من النشاط الدبلوماسي المكثف القائم على الحوار والاحترام بين الأطراف.

ثالثا، إن الخطة تعد أحد النجاحات الكبيرة لعدم الانتشار النووي. وهي تحتل مكاناً رئيسياً في هيكل عدم الانتشار، كما بناه ويضمنه المجتمع الدولي بصبر منذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1970.

غير أن تلك الإنجازات ينبغي ألا تحجب التحديات التي تواجه الخطة اليوم. سأذكر منها ثلاثة.

أولا، يجب أن أنضم إلى شركائنا الأوروبيين وأن أردد شواغلهم بشأن عمليات نقل الأسلحة من جانب إيران وبرنامجها للمقذوفات. ولا تزال تلك التصرفات غير متوافقة مع أحكام القرار 2231 (2015) حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020 فيما يتعلق بنقل الأسلحة. ومع ذلك، سيكون من الحماقة أن نعتقد أن تلك التحديات يمكن أن تحل بمعزل عن غيرها، دون مراعاة سياق الأمن الإقليمي. ولذلك تشجع بلجيكا أي نهج إقليمي للحوار والتعاون، وفي نهاية المطاف بناء هيكل أمني إقليمي. هذه الفكرة ليست جديدة. وقد حان الوقت لتنفيذها عمليا، وكانت المناقشة التي نظمتها الرئاسة الروسية للمجلس في 20 تشرين الأول/أكتوبر فرصة للتفكير في ذلك معا (انظر S/2020/1037).

ثانيا، تأثرت الخطة جراء انسحاب الولايات المتحدة في أيار/مايو 2018 ومختلف الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن، والتي لا تقوض الأهداف الرئيسية للخطة فحسب، بل وتمنع فعليا أعضاء الأمم المتحدة الآخرين من تنفيذ أحكامها.

وفي الوقت نفسه، نأسف لعدم امتثال إيران المتزايد لالتزاماتها النووية، ولا سيما القانون الذي اعتمده مؤخرا البرلمان الإيراني – المجلس – الذي يمكن أن يمهد الطريق لتطوير كبير لبرنامج التخصيب الإيراني وتقليص إمكانية وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تتفق هذه التدابير مع خطة العمل الشاملة المشتركة ومع التزامات شركائنا الإيرانيين النووية.

لذلك تدعو بلجيكا إلى عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة. وتحض إيران على إنهاء سياسة "القليل مقابل القليل" واستعادة التزاماتها النووية.

ثالثاً، يجب أن تعود خطة العمل الشاملة المشتركة بمنافع اقتصادية على الشعب الإيراني. هذا هو أحد أهدافها الرئيسية ويجب أن يظل كذلك. وفي خضم الجائحة الحالية، لا يمكن أن تكون أهمية هذا الهدف أكثر وضوحا.

وفي هذا الصـدد، ترحب بلجيكا بإنشـاء شـركائها الأوروبيين – ألمانيا وفرنسـا والمملكة المتحدة – لأداة دعم المبادلات التجارية. وتهدف هذه الأداة إلى تسـهيل التجارة مع إيران، وانضـم إليها بلدي في تشـرين الثاني/نوفمبر 2019، إلى جانب الدانمرك وفنلندا والنرويج وهولندا والســـويد. ويمكن لبلدان أخرى أن تحذو نفس الحذو.

ويجب ألا نســـتســـلم للتشـــاؤم بســـبب تلك التحديات. بل على العكس من ذلك، لا يزال الطريق الدبلوماسي مفتوحاً والأضواء خضراء لإعادة المشاركة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الحثيثة التي تبذلها الدول المشـاركة المتبقية – فرنسـا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الروسـي وإيران والصـين، فضـلاً عن الاتحاد الأوروبي – في سـياق آلية تسـوية المنازعات واللجنة المشـتركة. ويوم أمس تحديدا، في 21 كانون الأول/ديسمبر، أعرب وزراء خارجية هذه البلدان في بيان مشترك عن عزمهم على التصدي للتحديات الراهنة المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة على صعيد عدم الانتشار النووي ورفع الجزاءات.

وتردد بلجيكا ما ورد في البيان المشترك الذي أصدرته ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في 7 كانون الأول/ديسـمبر من ترحيب بالإعلانات المشـجعة التي أعلنها الرئيس المنتخب بايدن لصـالح إعادة الانخراط الأمريكي في الخطة.

في الختام، تشجع بلجيكا جميع الأطراف المعنية على العودة بشجاعة إلى طريق الدبلوماسية والثقة وتعددية الأطراف بغية التوصل إلى حلول جماعية تكون في مصلحة الجميع.

المرفق الخامس

بيان القائم بالأعمال للصين لدى الأمم المتحدة، غينغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، بشأن المسألة النووية الإيرانية، إنجاز مهم للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهي ملزمة قانوناً، بعد أن أيدها مجلس الأمن في قراره 2231 (2015)، وينبغي تنفيذها بفعالية. والحفاظ على الخطة هو دعم لتعددية الأطراف وصون للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط وحماية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي والنظام الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي.

ويمثل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الخطة من جانب واحد واستمرارها في ممارسة أقصى الضغوط على إيران وعملها لتقويض جهود الأطراف للتمسك بالاتفاق الأسباب الجذرية للمأزق الحالي بشأن المسألة النووية الإيرانية. فمنذ بداية هذا العام، ضغطت الولايات المتحدة علناً لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران في مجلس الأمن وطالبت بالاحتجاج بآلية إعادة فرض الجزاءات وأعلنت من جانب واحد عن إعادة فرض جزاءات على إيران.

وفي تجاهل لآراء المجتمع الدولي، قامت الولايات المتحدة بتدبير مهازل عدة. والتزمت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس بموقف موضوعي وعادل في مواجهة المطالب غير المعقولة للولايات المتحدة، ورفضوا تأييد موقف الولايات المتحدة ولم يعترفوا بأي آثار قانونية أو سياسية أو عملية لأعمالها. وخلص رئيس مجلس الأمن أيضاً إلى أنه ليس في وضع يسمح له باتخاذ أي إجراء بشأن طلب الولايات المتحدة. ويمثل ذلك رفضاً مدوياً للتسلط في مواجهة النزاهة والعدالة، وللنزعة الانفرادية في مواجهة تعددية الأطراف. وهو يجسد بوضوح دعم المجتمع الدولي للعدالة وتعددية الأطراف.

وفي الوقت الحاضر، تواجه الحالة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية تغييرات كبيرة وفرصاً وتحديات جديدة. وينبغي لجميع الأطراف الحفاظ على الهدوء وضبط النفس وتنفيذ خطة العمل بحزم وحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور في إطار اللجنة المشتركة واستعادة التوازن بين الحقوق والالتزامات بموجب الخطة.

وقد عُقد أمس بنجاح اجتماع إلكتروني لوزراء الخارجية بشأن المسألة النووية الإيرانية. وأكدت الأطراف مجدداً التزامها بحماية الخطة والقرار 2231 (2015) وضمان التنفيذ الكامل والفعال لهما، ونوهت باحتمال انضمام الولايات المتحدة مجدداً إلى خطة العمل واتفقت على بذل جهود مشتركة للدفع باتجاه عودة الولايات المتحدة سريعا إلى الاتفاق. وبعث الاجتماع الوزاري برسالة إيجابية قوية إلى العالم. وينبغي لجميع الأطراف أن تغتنم الفرصة لتسريع المشاركة والمشاورات وتعزيز الجهود الدبلوماسية وإعادة خطة العمل إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن. والمهمة الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن هي أن تقوم الولايات المتحدة بإصلاح أساليبها والعودة على وجه السرعة إلى الاتفاق من دون قيد أو شرط والعودة إلى الامتثال الكامل.

تدرك الصين أن لدى بعض البلدان شواغل بشأن قضايا مثل الأمن الإقليمي. ولكن ربطها مباشرةً بخطة العمل والمطالبة بإعادة فتح المفاوضات حول الاتفاق سيخلق عقبات جديدة ويضيف تعقيدات جديدة لحل المعضلة المرتبطة بالمسألة النووية الإيرانية. وفي الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن حول الوضع في منطقة الخليج الذي عُقد في 20 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1037)، اقترح مستشار الدولة ووزير الخارجية وانغ يي إنشاء منبر للحوار المتعدد الأطراف للمنطقة لإطلاق حوار شامل للجميع ومناقشة قضايا الأمن الإقليمي ومواصلة بناء توافق دائم في الآراء من خلال معالجة القضايا الأسهل أولاً، قبل الانتقال إلى القضايا الصعبة. ونحن على استعداد لربط المبادرة الصينية بالمبادرات المماثلة من روسيا وغيرها والتعلم من بعضنا بعضاً وإيجاد أوجه تآزر. ويمكن لأعضاء المجلس والبلدان الإقليمية أن يستخدموها كأساس وأن يتصرفوا بحسن نية وأن يشاركوا بجدية في الحوار والمناقشة وأن يبنوا الزخم تدريجياً سعياً للتوصل إلى توافق في الآراء، يعالج الشواغل المشروعة لجميع الأطراف ويلبي توقعات المجتمع الدولي.

يعترف الأمين العام في تقريره (S/2020/1177) بدور خطة العمل باعتبارها أفضل وسيلة لحل شامل وكامل للمسألة النووية الإيرانية. ويدعو الأمين العام جميع الأطراف إلى حل الخلافات بطريقة بناءة من خلال آلية تسوية المنازعات ويشكر جميع الأطراف على دعمها لعمل أداة دعم المبادلات التجارية ويبين أنه يرى أن من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف، في ظل الظروف الاقتصادية وظروف الجائحة الراهنة، التعاون مع إيران في الميدانين الاقتصادي والتجاري. وتقدر الصين تلك العناصر الإيجابية.

وقد عرضت وكيلة الأمين العام ديكارلو في إحاطتها بعض الحقائق، بما في ذلك الرفض الشامل من جانب أعضاء المجلس للضغط الأمريكي من أجل إعادة فرض الجزاءات على إيران في تجاهل لنداء المجتمع الدولي، وعدم اكتمال امتثال إيران لالتزاماتها بموجب الاتفاق، فضلاً عن شواغل الأمين العام بشأن التوتر الحالي في منطقة الخليج. وتأمل الصين أن يواصل الأمين العام والأمانة العامة تعزيز وتيسير الجهود الدبلوماسية لجميع الأطراف وأن يواصلا القيام بدور هام في المساعدة على حل المسألة النووية الإيرانية.

لطالما التزمت الصين بالحفاظ على حجية قرار مجلس الأمن وفعالية خطة العمل الشاملة المشتركة. وستواصل الصين الوقوف على الجانب الصحيح من التاريخ والتمسك بحزم بتعددية الأطراف والعمل مع جميع الأطراف المعنية لبذل جهود لا تكل لتعزيز التسوية السياسية والدبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية وحماية السلام والاستقرار في منطقة الخليج.

استناداً إلى برنامج العمل لهذا الشهر وما لم يحصل أمر غير متوقع، فإن هذه هي آخر جلسة لمجلس الأمن لعام 2020. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوديع الأعضاء الخمسة غير الدائمين المغادرين: ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا. وأشكرهم على جهودهم وإسهاماتهم في الدفع قدماً بعجلة عمل مجلس الأمن خلال العامين الماضيين. وآمل أن يواصلوا، بعد انتهاء فترة عضويتهم، كما كان حالهم دائماً، تقديم الدعم والتعاون.

وأخيراً وليس آخراً، آمل أن يجلب عام 2021 المقبل الصحة والطمأنينة والسلام والأمن والتضامن والتعاون للجميع.

المرفق السادس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر المتكلمين على إحاطاتهم ونثني على أداء كل منهم لواجباته. ونشكر ميسر تنفيذ القرار 2231 (2015) على العمل الممتاز الذي أنجزه هو وسلفه خلال فترة ولايتهما التي دامت عامين. كما نعرب عن تقديرنا لمهنية أعضاء فريقيهما وتفانيهما ودعمهما.

في البداية، نؤكد على أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها إنجازاً رئيسياً لتعددية الأطراف وللهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي. ونرى أن هذا هو الخيار الوحيد لضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني من خلال نظام صارم للرصد والتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به. وبالتالي، فإن الخطة جزأ لا يتجزأ من الأمن الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، نشيد بما تواصل الوكالة الدولية القيام به من عمل محايد وموضوعي في مجال التحقق، بما يكفل الاستخدامات السلمية حصرا للطاقة النووية على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا.

وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة في التقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177)، نأسف لأن إيران تتبع، منذ منتصف عام 2019، سياسة خفض التزاماتها النووية، بما في ذلك تجاوز مستويات تخصيب اليورانيوم وتخزينه المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، نكرر دعوتنا لإيران إلى استئناف الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل، وكذلك للقرار 2231 (2015).

كما نحث الأطراف على حل الخلافات القائمة تحت رعاية آلية تسوية المنازعات، لا سيما في ضوء التحديات الكبيرة التي تواجه خطة العمل حاليا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا لحل المسائل ذات الصلة من خلال الآلية. ونشجع أيضا الدول الأعضاء على دعم ومواصلة الاستفادة من قناة المشتريات بوصفها آلية حاسمة لبناء الثقة والشفافية.

لقد كان منع إيران من تطوير أسلحة نووية هو الهدف الرئيسي للخطة وتحقق ذلك حتى الآن، من بين نتائج أخرى هامة. غير أن تراجع إيران في الامتثال لالتزاماتها النووية مسألة تتطلب اهتماما خاصا وتمثل تهديدا خطيرا على صعيد الانتشار النووي. ويجب السعي إلى إيجاد حل عملي لهذه المسألة عن طريق الحوار من دون إبطاء.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا أكبر لضمان صلاحية الخطة، وكذلك تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بالتزام المشاركين بصون الخطة ودعم الامتثال الكامل للالتزامات المتفق عليها.

وفي الوقت نفسه، نحث إيران على أن تراعي الشواغل التي أعرب عنها عدد من الدول في المنطقة بشأن عدم الامتثال للأحكام المتعلقة بالأسلحة التقليدية، فضلا عن مشاركتها المزعومة في أنشطة مزعزعة للاستقرار. ويجب ألا تلقى شواغل تلك الدول آذانا صماء. ولذلك، يتحتم على إيران أن تمتنع عن أي عمل لا يتفق مع الأحكام القائمة، وكذلك عن القيام بأنشطة عدائية تزيد من حدة التوترات القائمة في المنطقة.

في الختام، يتطلب دعم خطة العمل الشاملة المشتركة من الأطراف التحلي بضبط النفس وتعزيز الحوار بهدف الحد من التوترات وتنفيذ التزاماتها على الصعيد العالمي، وبالتالي ضمان إعادة دمج إيران في العالم التجاري والمصرفي على النحو المتفق عليه. إن منع الانتشار النووي ليس مسؤولية المشاركين في الخطة وحدهم، بل هو مسؤوليتنا جميعا؛ مما يعني أننا يجب أن نعمل معا ونعزز التعاون لتحقيق هذه الغاية.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة لهذا العام ولعضويتنا في مجلس الأمن، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص عبارات الامتنان لأعضاء المجلس على ما قدموه لي وللوفد الدومينيكي من دعم وتعاون خلال مدة أول عضوية لنا في هذه الهيئة الهامة المتعددة الأطراف والتي استمرت سنتين. وفي الوقت نفسه، نشكر جميع موظفي الأمانة العامة على عملهم الشاق ومساعدتهم وتواجدهم.

كما نرحب ترحيبا حارا بالأعضاء المنتخبين حديثا ونتمنى لهم كل النجاح في المهمة الهامة والشاقة التي يشرعون فيها. ونؤكد أن الجمهورية الدومينيكية ستواصل دعمها الثابت لجدول أعمال السلام والأمن الدوليين في الجمعية العامة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر جميع الذين قدموا إحاطات على بياناتهم. واسمحوا لي أن أخص بالشكر زميلنا البلجيكي وأعضاء فريقه على عملهم الدؤوب في تيسير تنفيذ القرار 2231 (2015) على مدى العامين الماضيين.

قبل خمس سنوات، أسفرت الجهود الدبلوماسية الدؤوبة عن التوصل إلى اتفاق لضمان أن يظل برنامج إيران النووي سلمياً في طابعه. وقد أعلنت إستونيا مراراً عن دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة. وما زلنا نعتبر خطة العمل عنصراً أساسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وعنصراً حاسماً للأمن الإقليمي والدولي الأوسع نطاقاً. ونظرا للقيود الصارمة وآليات الرصد الدولية التي حددتها الخطة، فإن البرنامج النووي الإيراني لا يزال يخضع لرقابة وتحقق مُشددين. ونعتقد أن تدابير الشفافية هذه تظل حاسمة في تفادي احتمال امتلاك إيران لأسلحة نووية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من التزامات إيران النووية بموجب خطة العمل ورصدها. وتثني إستونيا على العمل النزيه والمهني الذي تضطلع به الوكالة. ونشجع إيران على مواصلة مشاركتها وتعاونها البناءين مع الوكالة الدولية.

لقد واجهت خطة العمل عدداً من التحديات خلال السنوات القليلة الماضية. وتأسف إستونيا بشدة لقرار إيران في عام 2019 بالبدء في خفض التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب الخطة. ونتيجة لذلك، تراكمت لدى إيران مرة أخرى مستويات مقلقة من اليورانيوم المخصب واكتسبت معارف جديدة من خلال أنشطتها للبحث والتطوير.

ونلاحظ بقلق أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يفيد باعتزام إيران تركيب أجهزة طرد مركزي متقدمة إضافية في محطة تخصيب الوقود في نطنز، وذلك بما يخالف التزاماتها بموجب خطة العمل. ونلاحظ أيضا مع الأسف الشديد القوانين التي اعتمدها البرلمان الإيراني مؤخرا بهدف زيادة توسيع برنامج إيران النووي وتقييد وصول مفتشي الوكالة الدولية إلى المواقع النووية الرئيسية. وتفضي هذه الخطوات إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالحفاظ على الاتفاق. ونحث إيران بقوة على التراجع، من دون إبطاء، عن تلك التدابير وغيرها من التدابير التي تتعارض مع التزاماتها والامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التصعيدية.

وإلى جانب المجال النووي، فإن الإجراءات الأخرى التي تتخذها إيران تدعو إلى القلق. إن اتخاذ إيران خطوات لا تتسق مع التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار 2231 (2015)، إلى جانب قرارات مجلس الأمن الأخرى والالتزامات الدولية، يجعل من الصعب اعتبار إيران طرفا مسؤولا. وأشير هنا إلى قيا م إيران باختبار وتطوير القذائف الباليستية والتكنولوجيات المتعلقة بها ومهاجمة السفن التجارية في خليج عمان وإلحاق الضرر بالمنشآت النفطية السعودية ونقل الأسلحة إلى وكلائها في لبنان والعراق وسورية واليمن. ولأنشطة انتشار الأسلحة هذه أثر مزعزع للاستقرار بشدة في المنطقة. فهي تزيد من عدم الثقة وتُغذي تصعيد التوترات. وهذه الأنشطة غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا.

على الرغم من التحديات، لا نزال نأمل في أن يكون هناك سبيل للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وضمان تنفيذها بالكامل. وترحب إستونيا بالتزام المشاركين في خطة العمل بها وبالجهود الرامية إلى معالجة قضايا عدم الامتثال وإيجاد حلول قابلة للتطبيق لها. ونعتقد أنه بمجرد أن ينخرط المشاركون بشكل بناء وموضوعي في آلية تسوية المنازعات ويعودوا إلى الامتثال الكامل للاتفاق، فإن ذلك سيكون بمثابة وسيلة لبناء الثقة وخلق الفرص لمعالجة الشواغل الأمنية الإقليمية الأخرى.

المرفق الثامن

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهورست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي، وميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) على إحاطاتهم الشاملة والمثيرة للاهتمام.

أولا وقبل كل شيء، أرحب بالتقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) عن تنفيذ القرار 2231 (2015)، الذي قدمته لنا السيدة ديكارلو للتو. ولا يكتفي التقرير بالتذكير بدعم الأمين العام الثابت للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، بل يعرض أيضا الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة يوما بعد يوم للتنفيذ العملي الملموس للقرار بأبعاده المختلفة، مما يؤكد أن القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة لا يزالان يشكلان الإطار القانوني الوحيد الساري المفعول اليوم. وتقرير الميسر الذي اعتمد مؤخرا (انظر S/2020/1244) لتنفيذ القرار 2231 (2015) مفيد أيضا بشكل خاص في هذا الصدد، وأشكر الميسر عليه. وأود أيضا أن أشدد على أنه من الضروري مواصلة الأمانة العامة توفير الوسائل اللازمة لرصد تنفيذ القرار 2231 (2015).

وقد عملت فرنسا، مع ألمانيا والمملكة المتحدة، بلا كلل من أجل الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك فإن التصريحات الإيرانية التي تهدف إلى جعل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – مسؤولة عن الحالة الراهنة، غير مرغوب فيها بشكل خاص. وهذا الاتفاق إنجاز أساسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف وهيكل عدم الانتشار. لقد تفاوضنا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة مع الاقتناع بأنها ستسهم بشكل حاسم في تحقيق السلام والأمن الدوليين وفي بناء الثقة في الطبيعة السلمية حصراً لبرنامج إيران النووي. ولا تزال تشكل أفضل وسيلة لرصد برنامج إيران النووي بشكل يمكن التحقق منه من أجل ضمان تطوير إيران للطاقة النووية لأغراض سلمية بحتة.

و نقف اليوم في لحظة هامة للحفاظ على ذلك الاتفاق. وأولويتنا الأولى هي إنهاء انتهاكات إيران للاتفاق، التي تجرده من مضمونه، ومنع أي عمل من جانب إيران من شأنه زيادة إضعافه.

ونحن قلقون للغاية من إعلان إيران مؤخراً عن نيتها تركيب ثلاثة أجهزة طرد مركزي تعاقبية متطورة في محطة ناتانز لتخصيب الوقود النووي، ومن القانون الذي أقره البرلمان الإيراني مؤخراً، والذي إذا نفذ بالكامل من شأنه أن يزيد إلى حد كبير من برنامج التخصيب، ويقلل بشكل كبير من قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق، ويؤدي إلى استئناف الأنشطة التي لا يوجد مبرر مدني لها يتسم بالمصداقية، والتي تخلت عنها إيران قبل نحو 20 عاماً. ومن شأن هذه التدابير أن تتعارض تماماً مع خطة العمل الشاملة المشتركة، والالتزامات النووية الأخرى لإيران. ومن شأن تنفيذها أن يعرض للخطر التوازن الذي بني عليه الاتفاق من خلال وضع إيران في وضع أكثر خطورة مما كانت عليه قبل إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأولويتنا الثانية هي ضمان عودة جميع أصحاب المصلحة بصورة كاملة إلى الامتثال الكامل للاتفاق، كما أشار الوزير جون إيف لودريون بوضوح أمس خلال اجتماع الدول المشاركة في اللجنة المشتركة المعنية بخطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا أمر ضروري للحفاظ على خطة العمل الشاملة

المشتركة. وفي هذا الصدد، شجعتنا للغاية التصريحات الأخيرة التي أدلت بها الإدارة الأمريكية المقبلة فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، والتي يمكن أن تمهد الطريق لعودة الولايات المتحدة إلى اتفاق فيينا، مما يفتح المجال الدبلوماسي لعودة الولايات المتحدة وإيران إلى الاتفاق، ولمعالجة المخاوف الأوسع نطاقاً بشأن إيران.

والأولوية اليوم واضحة وهي الحفاظ على حيز الدبلوماسية من أجل السماح لجميع الأطراف بالعودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي سياق يتسم بمخاطر وتحديات كثيرة، لا يوجد بديل عن الامتثال الكامل للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة من جميع جوانبهما. ويسرنا التعبير عن تلك الرسالة بوضوح في الإعلان الوزاري الذي اعتمده أمس المشاركون في الاتفاق.

ونقطتي الثالثة والأخيرة هي تكرار ما اتفقنا عليه بالإجماع في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 20 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1037)، أي أنه يجب علينا أيضا أن نعالج الشواغل الأمنية الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن تسهم عودة جميع الأطراف في اتفاق فيينا في استعادة الثقة وفتح باب الحوار بشأن هذه المسائل من أجل إيجاد حلول سياسية للصراعات في المنطقة ومنع أي تصعيد. وفي هذا الصدد، من المهم أن تمتثل إيران لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن حظر نقل الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط. وفرنسا، إلى جانب شركائها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، على استعداد للالتزام بإجراء حوار بناء بشأن مسائل الأمن الإقليمي مع الأمين العام وبلدان المنطقة والشركاء الرئيسيين، لأن أمن المنطقة هو أيضا مسألة سلام وأمن دوليين، ويهمنا جميعا.

ومنذ عام 2003، اضطلعت المجموعة بدور رئيسي في الملف النووي الإيراني. ونحن اليوم مصممون على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتنا.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر أولا إلى مقدم الإحاطة، السيد أولوف سكوغ، على تذكيرنا بالدور الهام الذي يضطلع به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالسيدة هيلغا شميد التي كانت الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وكانت نوعا ما عرابة الخطة. وأصبحت الآن بعد سنوات عديدة، الأمينة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أيضا أن أشكر السيد فيليب كريدلكا وسلفه السيد مارك بيكستين دو بويتسويرفا، وفريقيهما على عملهما المتفاني كميسرين على مدى العامين الماضيين. وأخيرا وليس آخرا، أشكر مرة أخرى السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها وعلى الدعم المستمر من جانب الأمانة العامة لتنفيذ القرار 2231 (2015). كما نشكر الأمين العام شخصيا على دعمه المستمر لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي هذا السياق، أود أن أتطرق إلى نقطة أشار إليها زميلنا الروسي بشأن المناقشات الجارية في اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وأنا أؤيد النقطة التي أشار إليها. وينبغي أن نقف صفا واحدا لوقف محاولات شركائنا من الولايات المتحدة الرامية إلى خفض الأموال المخصصة للأمانة العامة من أجل المهام المتصلة بتنفيذ القرار 2231 (2015).

ولم يتغير موقفنا من الخطة. وعملنا كأعضاء في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، المكونة من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بلا كلل من أجل المحافظة على الاتفاق. وبالأمس فقط – 21 كانون الأول/ديسمبر – في اجتماع افتراضي غير رسمي للمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة على المستوى الوزاري، أكد جميع المشاركين المتبقين التزامهم. وأقروا أيضا باحتمال عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق وأكدوا استعدادهم لمعالجة ذلك بشكل إيجابي في جهد مشترك.

غير أن وزراء الخارجية ناقشوا أيضاً التحديات الحالية التي تواجه التنفيذ. وهناك حاجة ملحة لأن توقف إيران جميع الإجراءات التي تتعارض مع التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي والامتناع عن أي عمل آخر من شأنه انتهاك خطة العمل الشاملة المشتركة وإفراغها من محتواها. ويجب على إيران العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تركيبها أجهزة طرد مركزي متطورة في محطة ناتانز لتخصيب الوقود النووي، وهو ما سيشكل انتهاكاً واضحاً لخطة العمل الشاملة المشتركة. كما أننا نشعر بالقلق من أن القانون الذي أقره البرلمان الإيراني مؤخراً، في حال تنفيذه، سيوسع البرنامج النووي الإيراني بشكل كبير، في انتهاك لخطة العمل الشاملة المشتركة، ويحد من إمكانية وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية للقيام بالرصد.

وفيما يتعلق بالمرفق باء للقرار 2231 (2015)، أود أن أعيد التأكيد بإيجاز على أننا ما زلنا نعتبر أن تطوير إيران للقذائف التسيارية ذات القدرة النووية والتكنولوجيات ذات الصلة لا يتسق مع الفقرة 3 من المرفق باء. ونؤكد مجددا على ضرورة ضمان امتثال جميع الدول للأحكام الواردة في المرفق باء، بما في ذلك حظر نقل الأصناف المدرجة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف من إيران وإليها.

فالحالة قاتمة فيما يتعلق بالعديد من الملفات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن؛ وليس الأمر كذلك بالضرورة مع الملف النووي الإيراني. لقد صمد القرار 2231 (2015) أربع سنوات في مواجهة هجمات مباشرة، ولا يزال حجر زاوية في هيكل الأمن وعدم الانتشار في المنطقة. وأود أن أشكر جميع

الحاضـرين الذين أسـهموا في الحفاظ على خطة العمل الشـاملة المشـتركة، وأشـيد إشـادة خاصـة بسـفيري إندونيسـيا والنيجر خلال رئاسـتيهما. وينبغي أن نتصـدى معا للتحديات الأوسـع نطاقا التي تواجه المنطقة بمجرد العودة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل كامل. ويجب علينا أيضا أن نواصل معالجة سجل إيران الكئيب في مجال حقوق الإنسان.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر وكيلة الأمين العام، روزماري ديكارلو، والسفير أولوف سكوغ، والسفير فيليب كريدلكا على إحاطاتهم.

أعلنا في حزيران/يونيه 2019، عندما أدلى وفد بلدي بملاحظاته الأولى بشأن هذا البند، أننا شاطرنا الأمين العام رأيه بأن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز تحقق بشق الأنفس ونجاح يحسب لتعددية الأطراف وعدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية (انظر S/PV.8564). وإذ نُعرب عن ملاحظاتنا في هذه الجلسة، فإن رأينا لم يتغير. إننا الآن في منتصف طريق نظر مجلس الأمن في المسألة النووية الإيرانية. لا يسعنا أن نبدأ مرة أخرى من الصفر ونهدر الكثير من الجهد. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ما يلي.

أولاً، من المهم أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) ودعمهما. فيجب على جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ويظل يساورنا القلق إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات وقرار إيران خفض التزاماتها التشغيلية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويجب حل جميع الخلافات سريعا بالحوار والدبلوماسية، لا سيما من خلال آلية تسوية النزاعات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وينبغي معالجة المسائل التي لا ترتبط مباشرةً بخطة العمل الشاملة المشتركة أو القرار 2231 (2015) بشكل منفصل، وينبغي ألا تؤثر على التقدم الذي أحرز أو تعيقه.

وما زلنا نرحب بالتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض الرصد، لأن الشفافية كذلك عنصر هام في جانب بناء الثقة في خطة العمل الشاملة المشتركة .

وكذلك نثني على البيان الوزاري المشترك الذي اعتمده المشاركون في خطة العمل الشاملة المشتركة في 21 كانون الأول/ديسمبر، والذي أكدوا فيه مجددا التزامهم بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. إن وجهات نظرنا بشأن مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة واضحة ومبدئية، كما ذكرنا في آب/أغسطس (انظر S/2020/805). ولا تزال أحكام القرار 2231 (2015) سارية المفعول.

ثانيا، نؤكد على أهمية التمسك بسيادة القانون. فسيادة القانون والتعددية هما حجر الزاوية في الأمم المتحدة. ولا مكان للانفرادية في مجتمعنا الدولي. فيجب على الجميع كذلك أن يتصرفوا بحسن نية وأن يتخذوا جميع التدابير اللازمة للوفاء بمسؤولياتهم، ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بسيادة القانون من أجل إرساء النظام والاستقرار.

وهناك أوقات اختبر فيها سعينا للحفاظ على سيادة القانون والاستقرار. غير أنه يجب علينا، آنذاك كما هو الآن، أن نتمسك بقوة بالمبادئ وألا نتأثر بالمكاسب المؤقتة القصيرة الأجل. ويجب أن تظل جميع الجهود مركزة على هدفنا المشترك الرئيسي – وهو ضمان استخدام إيران السلمي للطاقة النووية وحماية المصالح الإيرانية المشروعة، وعلى نطاق أوسع، الحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق الرخاء للجميع.

ثالثا، يجب أن نواصل خطو خطوة إلى الأمام نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة عنصرا هاما في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. فهي تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، وهو أمر في غاية الأهمية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن المجتمع الدولي بأسره – وليس الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة أو أعضاء مجلس الأمن فقط – ملزم بدعمها دعما كاملا.

وموقفنا من تلك المسألة واضح، إذ أننا طرف في معاهدات هامة في ذلك المجال، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما إن إندونيسيا من المؤيدين الرئيسيين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وسترحب بدخولها حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021.

وقبل أن أختتم كلمتي، وبما أن هذه هي جلستنا الأخيرة بشأن القرار 2231 (2015)، يعرب وفد بلدي عن تقديره لجميع أعضاء المجلس في تشكيلة القرار 2231 على تعاونهم. وأود كذلك أن أشكر الميسر، السفير فيليب كريدلكا، وفريقه على قيادتهم خلال العامين الماضيين، وعلى اعتماد التقرير (انظر S/2020/1244) في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشيد بالسفير مارك بيكستين دي بيتسويرفي على عمله في المجلس.

وإذ تقترب فترة عضويتنا في المجلس من نهايتها، نظل نأمل في أن تنفذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) بفعالية وأن تستمر في الإسهام في نظام عدم الانتشار، فضلا عن ضمان الاستقرار والسلام في المنطقة. وسيظل التزامنا بدعم ذلك الهدف قائما حتى عندما لا نكون من بين أعضاء المجلس.

وبما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس هذا الشهر، أشكر أخي جيري ماتجيلا على رئاسته الممتازة هذا الشهر. فقد ترأس الجلسات بموهبة وروعة وكياسة. وقد ذكر أن الأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم سيغادرون بناء على الترتيب الأبجدي بالإنكليزية، ولذلك سأقول كلمة وداعي قبله مباشرة.

مع قرب فترة عضويتنا من نهايتها، أود أن أقول بضع كلمات. نأمل أن نكون قد تمكنا من الوفاء برغبات جميع أعضاء الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين كأعضاء في مجلس الأمن، ونأمل أن نكون قد أوفينا بولايتنا كأعضاء في المجلس على النحو الواجب، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، ومن أجل إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح البشرية. ونود أن نشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي وضعت ثقتها فينا على دعمها.

ونشكر جميع أعضاء مجلس الأمن، بدءا بتشكيلته لعام 2018. فقد تعلمنا من خبرتهم. كما نشكر تشكيلته لعامي 2019 و 2020 على تعاونها البناء ودعمها الهادف لوفد بلدنا. ونشكر رفاقنا في مجموعة الخمسة المنتهية فترة عضويتهم على تعاونهم ونرجو للأعضاء الخمسة الجدد كل التوفيق ونثق في أنهم سيعززون عمل المجلس.

ونتقدم بشكرنا الخالص والخاص إلى هاسميك إيجيان وفريق الأمانة العامة والمترجمين الشفويين ومهندسي الصوت وموظفي الأمن وكل من عمل وراء الكواليس لضمان أن يتمكن المجلس من مواصلة العمل حتى أثناء جائحة فيروس كورونا. وكذلك نشكر الصحافة والمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر التي ظلت تتابع أعمالنا وأصبحت شريكا قيّما للنقاش.

وأود أن أشـــكر كامل فريقي في البعثة الإندونيســـية لدى الأمم المتحدة، الذي أشـــعر له بامتنان وعرفان شـديدين على عمله الشـاق على مدى العامين الماضـيين. فهو الآلية الحقيقية التي تجعل عضـوية إندونيسيا في المجلس ناجحة.

وأخيرا، آمل أن نكون قد جلبنا ألوانا وقيما ومبادئ نعتز بها وقريبة إلى المجلس. لقد دافعنا عن التنفيذ الأمين للميثاق وقرارات الأمم المتحدة. وقد بذلنا قصـارى جهدنا لتعزيز الوحدة وتوافق الآراء والتوسـط لإحلال السلام.

فقد جئنا إلى المجلس في عام 2019 بقميص باتيك، ونترك المجلس بكرامة، مع قميص الباتيك ذاك سليما. وداعا للجميع.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نيناردو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، والسفير فيليب كريدلكا والسيد أولوف سكوغ على إحاطاتهم.

أحاط وفد بلدي علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) عن تنفيذ القرار 2231 (2015). ويدعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة إلى الامتثال لالتزاماتهم الطوعية التي أعلنوا عنها.

أود أن أؤكد مجددا التزام النيجر بالتنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) الذي أقر في عام 2015 خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ولا جدال في أن خطة العمل، بوصفها تعبيرا عن إرادة المجتمع الدولي وتحظى بتأييد مجلس الأمن، تعدُّ أداة أساسية في مكافحة الانتشار النووي. ولذلك يجب الحفاظ عليها. ولهذا السبب نحث جميع أطراف الاتفاق على الالتزام بالتطبيق الصارم لأحكامه، فيما يتعلق بالالتزامات والحقوق والاستفادة من آلية تسوية المنازعات في حالة نشوء صعوبات في تنفيذ أحكامه.

وبالنسبة لبلدي النيجر، فإن البيان الصحفي الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 26 آب/أغسطس والذي يشير إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قد أعطتها حق الوصول إلى الموقعين اللذين طلبت الوصول إليهما وأنها تيسر أنشطة التحقق الرامية إلى حل المشاكل المتعلقة بتطبيق الضمانات، يبدو أنه خطوة إلى الأمام لأن المجتمع الدولي بحاجة إلى إرساء أسس علاقة جديدة تقوم على الثقة والاحترام المتبادلين مع جمهورية إيران الإسلامية. وفي ذلك الصدد، ندعو إيران إلى التراجع عن جميع الأنشطة التي نفذتها مؤخرا والتي ربما تتعارض مع أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة التي يجب على جميع الأطراف تطبيقها بحسن نية.

يردد وفد بلدي نداء الأمين العام، لأسباب إنسانية، إلى التخفيف من جميع التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تمنع إيران من تعبئة الوسائل لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا.

ولذلك من الملح أن تؤخذ في الاعتبار الحالة الراهنة في منطقة الخليج الفارسي. وإذا لم يكن من المتوخى اتخاذ تدابير كافية، فقد يضاعف ذلك من الصعوبات التي تواجهنا اليوم ويمكن أن تترتب عنها عواقب لا يمكن التنبؤ بها في ذلك من آثار لا يمكن حصرها على السلم والأمن الدوليين.

المرفق الثاني عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، والسيد فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا وميسّر مجلس الأمن للصيغة المتبعة بموجب القرار 2231 (2015) وعلى الإحاطات التي قدموها.

لم يكن العام الماضي سهلاً بالنسبة لأي منا، ليس بسبب فيروس كورونا فحسب. ابتداءً من حزيران/يونيو، أصبحت محاولات الولايات المتحدة معاقبة إيران بأي ثمن – أو بالأحرى معاقبة نظام مقلق للولايات المتحدة – متهورة وغير منطقية على نحو متزايد. لقد حاول شركاؤنا في واشنطن العاصمة، أولاً، إجبار أعضاء مجلس الأمن على فرض حظر أسلحة قاسٍ ولم يسبق له مثيل على إيران بتقديم مشروع قرار جديد (S/2020/797) دون أي أسباب مقنعة. ثم ادعوا أن لهم الحق بشكل أحادي الجانب في إعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة ضد إيران التي كانت سارية المفعول حتى عام 2015، من خلال ما يسمى "آلية إعادة فرض الجزاءات". وواصل شركاؤنا الأمريكيين تضييق الخناق على طهران بشكل شبه يومي سعياً لإقناع أنفسهم وبقية العالم بأن سياسة الضغط الأشد على إيران هي السبيل الوحيد لحل جميع المسائل الناشئة.

وقد فشلت كل تلك المحاولات. وأود أن أشدد على أن هذا الملف حالة نادرة في مجلس الأمن حيث أجمع أعضاؤه بأغلبية ساحقة على معارضة الولايات المتحدة. وهذه نقطة في غاية الأهمية. وهناك بالتأكيد مواقف متباينة ووجيهة بين أعضاء المجلس في تقييماتهم للملف الإيراني، بما في ذلك بين زملائنا فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، ولكنها باهتة جميعاً من الناحية الموضوعية بالمقارنة مع مستوى العبث والتخريب الذي اتسمت به مواقف الولايات المتحدة على مدى الأشهر الستة الماضية في معارضتها الشديدة لجميع أعضاء المجلس الآخرين.

ويُحسب للمجلس عدم استسلامه لاستفزاز واشنطن، وتصرفه تماما كما ينبغي له أن يظل ملتزما بالقانون الدولي والتزاماته بتعزيز السلم والأمن الدوليين، متّبعا بدقة نص وروح القرار 2231 (2015) والعمل بالمنطق السليم. ونحن فخورون بأن نلاحظ تعزيز سلطة مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسألة الإيرانية خلال تلك الأشهر الستة.

ونظرا لعدم إعادة فرض الجزاءات، ظل النظام القانوني الدولي الذي أنشئ بموجب القرار 2231 (2015) ساريا تماما، ولا تزال الوثيقة نفسها تنفذ وفقا للمعايير والأطر الزمنية المتفق عليها سابقا. وأكد 13 عضوا في المجلس عدم شرعية ادعاء الولايات المتحدة بإطلاق عملية إعادة فرض الجزاءات. وأشار رئيسا المجلس في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بوضوح إلى أنهما غير مخولين باتخاذ أي إجراءات متابعة. واتخذ الأمين العام نفس الموقف بشكل لا لبس فيه. كما أعلن الاتحاد الروسي، الذي تولى رئاسة المجلس في 1 تشرين الأول/أكتوبر، أن إعادة فرض الجزاءات لن تتم. ووضع وزراء خارجية البلدان المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة حدا لهذه المسألة في نهاية المطاف بالأمس – 21 كانون الأول/ديسمبر – في بيانهم المشترك في ختام اجتماعهم.

تلك هي الحقائق وسواء كان زملاؤنا الأمريكيون يحبونها أم لا فتلك قصة أخرى. ولكن لا يزال يتعين عليهم قبول الواقع الذي حددته الإرادة السياسية الجماعية لأغلبية أعضاء مجلس الأمن. ومما قد لا يسر زملاءنا الأمريكيين أيضا أن النظام الخاص بنقل الأسلحة إلى جمهورية إيران الإسلامية أو منها قد انتهت صلاحيته في 18 تشرين الأول/أكتوبر.

ونأسف لأن عملية "التكيف النفسي" لزملائنا مع هذا الواقع استغرقت وقتا طويلا. ونحن نرى تلك الآلام الوهمية في اللجنة الخامسة للجمعية العامة، حيث يحاول وفد الولايات المتحدة تأمين تمويل في مشروع ميزانية الأمم المتحدة للجنة الجزاءات للعام المقبل والتي لا وجود لها إلا في خياله. ونأمل أن يكون أغلبية أعضاء الجمعية العامة على نفس درجة تعقل أعضاء المجلس، وأن تُرفض تلك المحاولات السخيفة.

ويقدم التقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) عن تنفيذ القرار 2231 (2015) تأكيدا إضافيا على أنه لا وجود لإعادة فرض الجزاءات في الواقع. ويوضح التقرير تماما أن الدولة الوحيدة التي تدعي خلاف ذلك هي الولايات المتحدة. وترى الدول الأخرى أنه لا يوجد أي سند قانوني لتلك الادعاءات، وبالتالي لن تترتب عنها أية عواقب سياسية أو قانونية أو عملية. ونرحب على وجه الخصوص بالدعوة إلى تقديم الدعم الكامل لقناة المشتريات واستخدامها بوصفها تدبيرا رئيسيا لبناء الثقة في سياق تنفيذ القرار 2231 (2015).

ونلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام أعلن في تقريره عن أسفه لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل، وأن الخطوات اللاحقة التي أعقبت تلك الإجراءات مخالفة لأهداف القرار 2231 (2015). إن استنتاج الأمين العام بأن هذه الإجراءات يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تنفيذ القرار من جانب الأطراف الأخرى له نفس القدر من الأهمية.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار تقرير الأمين العام متوازناً تماماً. والمشكلة هي نفسها كما كانت من قبل: فلا يمكن دعوة أحد الجانبين إلى العودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق دون الآخر، خاصة وأن من الواضح لنا جميعاً أن تراجع إيران عن التزاماتها هو رد مباشر على الأعمال الهدامة والاستفزازية للولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، حذر الجانب الإيراني مسبقاً من تلك العواقب، كما هو منصوص عليه في المرفق ألف من الفقرة 26 من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونأسف لأن قيادة الأمم المتحدة افتقرت مرة أخرى إلى الشجاعة لإطلاق نداء جلي للولايات المتحدة لتعود إلى الامتثال الكامل وغير المشروط للقرار 2231 (2015) وخطة العمل، وكذلك لإلغاء الخطوات التي تتعارض معهما والتي اتخذتها الولايات المتحدة.

وللمرة الثانية، تذهلنا اللغة المشككة لتقرير الأمين العام بشأن اغتيال الممثلين الإيرانيين. فلا يتضمن التقرير كلمة إدانة لتلك الأعمال أو أي إشارة إلى عواقبها السلبية المحتملة. وكما في قضية قاسم سليماني، لا توجد كلمة أسف واحدة لوفاة محسن فخري زاده، باستثناء الإشارة إلى أنه كان على قائمة الجزاءات. إن من الصعب أن نسمي هذا بأي اسم سوى الجبن.

ومن الصعب علينا أيضاً أن نجد تفسيراً لاهتمام الأمين العام المتزايد فجأة بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف الإيراني، ولا سيما فيما يتعلق برصد تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة. فلم نر ذلك مذكوراً في التقارير السابقة، وكان هناك تفاهم عموماً – على حد علمنا – على أن خطة فيينا تناقش في فيينا وحدها، لأن نيويورك تفتقر إلى الخبرة اللازمة لذلك.

وكما يعلم المجلس جيداً، ما فتئت روسيا منذ عام تدعو الأمانة العامة إلى التقيد الصارم بولايتها الإدارية والتقنية فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015). ونحن لا نؤيد أي تحقيقات تحت إشرافها أو أي نشاط آخر غير شفاف تقوم به الأمانة العامة من وراء ظهور الدول الأعضاء في مجلس الأمن. فببساطة، لا يملك موظفو الأمانة العامة سلطة الاضطلاع بهذه الأنشطة. ونود أن نطلب من زملائنا في الولايات المتحدة، الذين يحاولون تجاهل هذه الحقيقة، أن ينظروا فيها على النحو الواجب.

لقد سلط تقرير الأمين العام الضوء على عدم جدوى المحاولات الرامية إلى فضح انتهاكات إيران للمرفق باء من القرار 2231 (2015) المتعلق بالإجراءات الخاصة لنقل الأسلحة من إيران وإليها، وكذلك الجزء المتعلق بالقذائف. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أن محاولات تصوير إيران على أنها مصدر جميع المشاكل في المنطقة وتهديد لأمنها تفتقر إلى أي مبرر واضح. وإذا لم نستفز إيران ولم نفاقم الوضع، فإن المشاكل في المنطقة ستكون أقل بكثير.

ونحن ممتنون للميسر البلجيكي على جهوده لتنظيم عمل تشكيلة القرار 2231. فقد كانت فترة ولايته مضطربة للغاية. بيد أن الدبلوماسية البلجيكية أثبتت فعاليتها في أخذ مسؤولياتها بوصفها ميسراً على محمل الجد. وهذا ما أدى إلى الإبلاغ الدقيق والمطابق للواقع عن عمل التشكيلة. ونحن نعلم أن الحل الوسط بشأن أحدث تقرير للميسر (انظر S/2020/1244) لم يكن سهلاً. ولا يمكننا القول إن الصيغة النهائية يمكن اعتبارها متوازنة تماماً، لأن النص كان بحاجة إلى أن يعكس موقف طهران على نحو أكمل وعدل. ونأمل في أن ينظر الميسر المقبل في أوجه القصور تلك وأن يعمل كوسيط نزيه عن طريق إعطاء الأطراف فرصة متساوية للتعبير عن آرائها في التقرير.

هناك قول مأثور في روسيا: "الهدم أسهل بكثير من البناء". وقد شهدنا بأم أعيننا، على مدى الأشهر الستة الماضية، التوازن الهش للمصالح والضوابط والموازين التي يقوم عليها الاتفاق النووي لعام 2015. وتمكنا، حتى الآن، من الحفاظ على الاتفاق من خلال جهودنا المشتركة. ونأمل في أن يتوصل جانب الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى النتائج الصحيحة بنفسه. ولم يطلب أحد من الولايات المتحدة أن تضطلع بدور شرطي العالم. وتبدو محاولاتها اليوم لتقمص هذا الدور مفارقة تاريخية. وكذلك هو حال السياسة غير المسؤولة والمتغطرسة المتمثلة في الضغط الأحادي الجانب الذي من شأنه أن يرتد على من يمارسه بنتائج عكسية في نهاية المطاف. ولهذا فإن الخطوة الأكثر منطقية بالنسبة للولايات المتحدة هي العودة بشكل كامل وغير مشروط إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بموجب خطة العمل، دون شروط مسبقة. ونحن على ثقة بأن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة ستدرك ذلك وستتخذ الخطوات الصحيحة في المستقبل القريب. وسيستفيد العالم بأسره من ذلك.

كما نشيد ببيان القيادة الإيرانية بأنها مستعدة للعودة فوراً إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل حالما تفعل الولايات المتحدة ذلك.

لا يمكن بالطبع رؤية الوضع في الخليج الفارسي إلا من منظور خطة العمل الشاملة المشتركة. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات لتعزيز الثقة المتبادلة بين الجيران في المنطقة ومنع الأزمات والتخفيف من مخاطر الاشتباكات العسكرية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تقترح روسيا إجراء حوار إقليمي بشأن المسائل الأمنية في الخليج الفارسي. وقد عقد مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، تحت رئاستنا، جلسة مفتوحة منفصلة بشأن هذا الموضوع (انظر S/2020/1037)، أتاحت لنا التأكد من أن هناك طلباً من جميع الأطراف

الفاعلة تقريباً لإيجاد سبل حقيقية لتحقيق الاستقرار في الخليج الفارسي. ومرة أخرى، أود أن أؤكد أن قضايا الأمن الإقليمي هي موضوع منفصل، بما يتجاوز خطة العمل ويفوقها. غير أن ذلك لا يقلل من أهميتها. ونأمل أن نتمكن من مواصلة تلك المناقشة في المستقبل القريب – لا بشكل عام ولكن بغية التوصل إلى حلول ملموسة. ويبدو لنا أن منطقة الخليج مهيأة لإجراء محادثة عملية ومعقولة بين جميع الأطراف المعنية. ونحن، من جانبنا، مستعدون لبذل كل ما في وسعنا لبدء هذا الحوار في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وفود البلدان الخمسة التي ستغادر المجلس في الأول من كانون الثاني/يناير على العمل معاً. ونحن ممتنون لمساهمتهم في أعمال الهيئات الفرعية لمجلس الأمن التي ترأسوها. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من الاجتماع شخصياً، لأن المناسبة كانت تستدعي ذلك بلا شك. وأتمنى لزملائنا حظاً سعيداً في جميع مساعيهم. وسنواصل عملنا معاً في الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

البيان الثاني للنائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

إنني مضطر إلى أخذ الكلمة مرة أخرى، رغم أنني لم أكن أزمع ذلك، للرد على زميلي الألماني السيد كريستوف هويسغن. فيبدو أنه قد أصيب بإدمان غريب، خلال فترة عمله في مجلس الأمن، على انتقاد روسيا في كل جلسة، حتى وإن لم يكن لذلك صلة بالموضوع المطروح. وآمل أن تختفي هذه الأعراض غير الصحية بعد الأول من كانون الثاني/يناير.

لقد ذكر السيد هويسغن بشكل غير لائق تماماً قصة المدوّن نافالني قبل بضع دقائق وأوصى بأن نقرأ مقالته الأخيرة في مجلة دير شبيغل. إننا نقرأ الصحافة بالطبع، لكننا لا نأخذ ادعاءات الصحفيين على أنها الحقيقة المطلقة، خاصة عندما يعتمدون على مصادر معروفة منذ فترة طويلة بأنها نوع من الذراع الصحفية لأجهزة الاستخبارات الغربية. ونحن لا نثق إلا بالحقائق التي لا شك فيها. ولكن الكيل قد طفح، في هذه الحالة، من درجة السخف التي تتصف بها التأكيدات الصحفية التي يذكرها. بل إن من المحرج أن يروّج السيد هويسغن، وهو سياسي دبلوماسي يتمتع بسمعة طيبة كرجل جاد، مع أنه عاطفي جداً، مثل هذا الهراء الرديء غير المهني. ولعل السنوات العديدة من القراءة المكثفة لصحيفة نيويورك تايمز قد فعلت فعلها. فليس بوسع كل العقول أن تتحمّل الإجهاد الناتج عن الأخبار المزيفة. وقد حذرناه من ذلك.

أما فيما يتعلق بما يسمى بقضية تسميم نافالني، فإنني أود أن أذكّر زملائنا الألمان بأن أسئلتنا المحددة العديدة التي طرحناها على الجانب الألماني وكذلك الطلبات الرسمية الخمسة التي قدمها مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي للحصول على المساعدة القانونية لا تزال دون إجابة. ولذلك فمن السخف القول إن الجانب الألماني يأخذ هذه القصة على محمل الجد. وأطلب منه أن يبقي ذلك في اعتباره فيما يساير الرؤى الواهمة الجديدة للسيد نافالني. ولا بدّ، عاجلاً أو آجلاً، من أن تتحمل برلين مسؤولية حملة التشهير تلك التي أطلقتها بناء على طلب منه.

وأخيراً، أود أن أودع السيد هويسغن بقول مأثور للكاتب ميخائيل جفانتسكي الذي رحل مؤخراً: "إنه لمؤسف أنك ستغادر أخيراً". إننا حقاً سنفتقده. وأتمنى له حظاً سعيداً في أي مهنة يقرر مزاولتها، وكل التوفيق.

المرفق الثالث عشر

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ والسفير كريدلكا، بصفته ميسر إطار تنفيذ القرار 2231 (2015)، على إحاطاتهم.

لا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل ركيزة أساسية للهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وللدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهي أساسية لصون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ولذلك، يكتسي الحفاظ عليها أهمية حاسمة. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015)، ولا نزال نؤيد بقوة خطة العمل.

ونأسف بشدة لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في أيار/مايو 2018. وتتعارض قراراتها وإجراءاتها اللاحقة لإعادة فرض الجزاءات وإنهاء الإعفاءات وتوجيه إخطار إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس مع متطلبات وأهداف القرار وخطة العمل الشاملة المشتركة. وفيما يتعلق بالإخطار الصادر في آب/أغسطس، فإننا نتمسك بالموقف المبين في الرسالة المشتركة المؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 التي وجهها أعضاء المجموعة المؤلفة من الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – وهم تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والمتمثل في أنه:

”بعد أن أكدت الولايات المتحدة انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة وعدم مشاركتها في أي من هياكل الخطة أو في الأنشطة اللاحقة، فإنها لم تعد من المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي فهي غير مؤهلة لتقديم إخطار إلى مجلس الأمن بموجب أحكام القرار 2231 (2015)“.

ونواصل حث الولايات المتحدة على الانضمام مجدداً إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، نهيب بها رفع جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب، التي لا تتعارض مع القرار 2231 (2015) فحسب وتتعارض مع أهداف الخطة فحسب، بل تضعف أيضا إلى حد كبير قدرة جمهورية إيران الإسلامية على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا. وفي مجتمع عالمي مترابط، تتطلب هذه الحالة الطارئة في مجال الصحة العامة تعاونا دوليا لضمان قدرة جميع الدول على الاستجابة بفعالية وكفاءة للتحديات. ولذلك، يجب تنحية المنازعات السياسية جانبا لتعزيز التضامن وإنقاذ الأرواح.

كما نأسف لقرار إيران وقف تنفيذ العديد من التزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحيط علما بإشارة إيران إلى أنه يمكن التراجع عن هذه الخطوات، حيث أنها اتخذتها في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ومع ذلك، نحث إيران على العودة إلى الامتثال التام للوفاء بالتزاماتها بالكامل والمساعدة في الحفاظ على الاتفاق. وفي ذلك الصدد، ننوه بتعاون إيران المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أنشطتها المتعلقة بالتحقق والرصد. إن دعمنا لولاية الوكالة المتمثلة في تعزيز الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيا النووية ثابت.

ولا يتوخى القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة مجرد ضمان استخدام البرنامج النووي الإيراني حصراً للأغراض السلمية. بل المتوخى منهما أيضا تهيئة بيئة تعزز وتسهل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية مع ذلك البلد. وعلى هذا النحو، يجب أن تستمر قناة المشتريات في العمل

لضمان أن يؤدي كل من القرار وخطة العمل حقا إلى تحقيق فوائد العلاقة المتوخى منهما تعزيزها. وبالمثل، فإن استمرار تنفيذ صك دعم المبادلات التجارية أمر أساسي.

ولا يمكن حل الخلافات الحالية بين الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة إلا من خلال الالتزام بالحوار والتفاوض والوفاء بجميع الالتزامات بفعالية. وعلاوة على ذلك، نحث المجتمع الدولي بأسره على الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من حدة التوترات وتثني عن المشاركة الإيجابية أو التنفيذ الكامل للاتفاق. وفي هذا الصدد، ندين بشدة جميع أعمال القتل الموجهة خارج نطاق القضاء، والتي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب مساءلة مرتكبيها.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة المسار الوحيد القابل للاستمرار لضمان التوصل إلى حل سلمي وشامل وطويل الأمد للمسألة النووية الإيرانية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يدعمها وجميع الصكوك المتعددة الأطراف الأخرى الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية. في الختام، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد التزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

في الختام، نودع بلجيكا ونشكرها على عملها المتفاني بصفتها ميسرة لإطار تنفيذ القرار 2231. كما نودع زملاءنا من ألمانيا وإندونيسيا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا. ونهنئ جنوب أفريقيا على رئاستها المنظمة تنظيما جيدا والناجحة للغاية – حتى وإن كان لا يزال أمامها أسبوع. ونتمنى لجنوب أفريقيا وقتا هادئا خلال الفترة المتبقية من رئاستها، وهو ما تستحقه بجدارة. ومن المؤكد أنني تشرفت بالعمل مع الجميع خلال هذا العام.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

اســمحوا لي أولا أن أعرب عن شــكري لمقدمي الإحاطات اليوم، وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها بشأن تقرير الأمين العام (S/2020/1177)؛ والسفير فيليب كريدلكا، بوصفه الميسر لتنفيذ القرار 2231 (2015)؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن اللجنة المشتركة، على عرضيهما الثاقبين.

نشــارك المتكلمين الآخرين الترحيب بالتقرير العاشــر (S/2020/1177) الذي قدمه الأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015). وتواصل جنوب أفريقيا ترحيبها بخطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها أحد أهم الإنجازات الدبلوماســية في مجال عدم الانتشــار النووي منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشــامل للتجارب النووية. ولا تزال الخطة مثالاً ممتازاً للعمل الجماعي من أجل توطيد السلام عن طريق التعاون على أساس اتفاق ملزم. ونرى أيضــاً أن خطة العمل قد أسـهمت بشـكل كبير في خفض التوترات بشـأن البرنامج النووي الإيراني وأنها لا تزال حيوية في تعزيز السلام والاستقرار وتطبيع العلاقات.

إن جنوب أفريقيا تدعم، من حيث المبدأ وحسبما هو متأصل في سياستها الخارجية، الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتقيد بالقانون الدولي والحل السلمي للنزاعات. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف في الخطة وأعضــاء المجلس إلى دعم وتنفيذ القرار 2231 (2015)، وهو أمر ضــروري لوفاء المجلس بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نرحب بالبيان الوزاري المشترك الذي صدر في 21 كانون الأول/ديسمبر بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولا تزال الخطة تمثل الاتفاق الدولي الشــرعي الوحيد الذي يهدف إلى معالجة القضــية النووية الإيرانية، كما أنها تسـهم في إيجاد نظام عالمي فعال لعدم الانتشــار. ولذلك، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما رأي الأمين العام بشأن الحفاظ على تلك الجهود الدبلوماسية والبناء عليها.

وتحيط جنوب أفريقيا علما بالمخاوف المثارة في تقرير الأمين العام بشــأن الخطوات التي اتخذتها إيران لوقف تنفيذ بعض التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة تدريجياً وجزئياً. وتحث جنوب أفريقيا إيران على تنفيذ التزاماتها بالكامل بموجب خطة العمل من أجل الحفاظ على آفاق نجاحها وطمأنة المجتمع الدولي من جديد إلى الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

ولا تزال جنوب أفريقيا تأسـف لقرار الولايات المتحدة بالانسـحاب من خطة العمل ونتشـاطر خيبة الأمل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بشــأن قرار الولايات المتحدة عدم تجديد الإعفاءات المتعلقة بمشاريع عدم انتشار الأسلحة النووية في إطار الخطة.

وفي رأينا، يؤثر قرار الولايات المتحدة عن غير قصــد على قدرة إيران على التنفيذ الكامل لأحكام خطة العمل الشـاملة المشـتركة والقرار 2231 (2015). ومن المهم الإشـارة إلى أن رفع الجزاءات، ولا سـيما بشــأن بعض المواد المتصــلة بالمجال النووي، كان جزءا لا يتجزأ من خطة العمل. ومن المهم أن تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها بشأن انسحابها من الخطة.

وتدعو جنوب أفريقيا الشــركاء من الاتحاد الأوروبي إلى الإســراع في تنفيذ أداة دعم المبادلات التجارية لضـمان حصـول إيران على الفوائد الاقتصـادية المحددة في خطة العمل الشـاملة المشـتركة، لا سـيما

وأن البشرية لا تزال تواجه جائحة فيروس كورونا المستمرة التي أثرت، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، على أكثر من 76 مليون شخص حتى الآن في حالات مؤكدة وأسفرت عن وفاة أكثر من 1,6 مليون شخص.

ولئن كنا نثني على خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها أداة أساسية لعدم الانتشار النووي، فإننا نعيد التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لعدم استخدامها مرة أخرى من قبل أي شخص تحت أي ظرف من الظروف.

وتود جنوب أفريقيا أن تذكّر المجلس بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعززان كل منهما الأخرى، وأن عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي سيؤثر عن غير قصد على المكاسب التي تحققت بشأن عدم الانتشار النووي. ونود كذلك أن نؤكد على أهمية احترام حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن جنوب أفريقيا من أشد المؤيدين للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها مسهمات رئيسية في عدم الانتشار النووي ولبنات أساسية في تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء، في ذلك الصدد، على الحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحيط علما، في ذلك السياق، بالبيان الذي اتفق عليه خلال المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقد في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وفي الختام، ستظل جنوب أفريقيا مصممة، حرصا على الأمن الأوسع للمنطقة، على دعم الجهود الرامية إلى حل التوترات بين جميع أصحاب المصلحة في منطقة الخليج وستشجع الحوار دائما ونبذ الخصومة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل دعما لصون السلم والأمن الدوليين الأوسع نطاقا.

المرفق الخامس عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفته منسق اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة؛ والسفير فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته ميسرا لتنفيذ القرار 2231 (2015)، على إحاطاتهم التفصيلية.

تكرر تونس الرأي المتمثل في أن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل إضافة هامة إلى الهيكل العالمي لعدم الانتشار وأنها أسهمت إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر بشأن برنامج إيران النووي. وعلى الرغم من أننا نعيد التأكيد على أهمية معالجة المخاوف الأمنية المشروعة في المنطقة، نعتقد أن انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة لن يخدم ذلك الغرض بأي حال من الأحوال. ولذلك نجدد دعوتنا إلى أن تنفذ جميع الأطراف هذا الاتفاق والقرار 2231 (2015) تنفيذا كاملا وفعالا.

وبما أن القرار 2231 (2015) ينص بوضوح على ضرورة تلقي الإخطار المتوخى في الفقرة 11،

”من دولة مشاركة في خطة العمل تبلغ فيه بمسألة ترى أنها تشكل إخلالا كبيرا بالالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل“،

وبما أن الولايات المتحدة انسحبت، بمحض إرادتها، من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن تونس من بين أعضاء مجلس الأمن الذين اعتبروا أن الولايات المتحدة لا يحق لها تقديم هذا الإخطار عملا بالقرار 2231 (2015). وبناء على ذلك، لا يمكننا أن نؤيد الإجراءات المطلوبة في ذلك الصدد في اللجنة الخامسة للجمعية العامة، بما في ذلك تيسير إعادة إنشاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1737 (2006) وفريق الخبراء التابع لها.

وننوه إلى أن آخر تقرير للأمين العام (S/2020/1177) يواصل ذكر أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرض الجزاءات الوطنية يتعارضان مع الأهداف المحددة في القرار 2231 (2015) وأن الخطوات الأخرى التي اتخذتها الولايات المتحدة قد تمنع إيران والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة من تنفيذ التزاماتها بموجب القرار 2231 (2015). ويحدونا أمل صادق في أن يتغير هذا الوضع قريبا.

وفي الوقت نفسه، نشجع إيران على إعادة النظر في قرارها بالتوقف عن الامتثال لالتزاماتها النووية. ونحيط علما باستمرار الخلافات في التفسير فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المرفق باء من القرار 2231 (2015)، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية، ونجدد دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية للدخول في حوار بناء لحل تلك الخلافات.

وفي غضون ذلك، نشجع إيران على الامتناع عن أي أنشطة يمكن أن تعمق انعدام الثقة وتفاقم التوترات في المنطقة التي وصلت بالفعل إلى مستوى خطير للغاية بدءا من أيار/مايو 2018. كما نعيد تأكيد إدانتنا لجميع الهجمات غير القانونية التي شنت في المنطقة، وندعو جميع الأطراف إلى تجنب جميع الأعمال التي يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة.

وأخيرا، ترحب تونس بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والثقة بين الأطراف المعنية، ولا سيما بلدان المنطقة، بما في ذلك من خلال إنشاء برامج وآليات جديدة.

ونكرر في ذات الوقت الإعراب عن اعتقادنا بأنه يمكن استخدام المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط – الذي أنشأته الجمعية العامة والذي عقد دورته الأولى بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 – بانتظام منبرا للحوار وبناء الثقة بشأن جميع المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح والأمن الإقليمي والمساعدة في الحد من التوترات في المنطقة. ولذلك فإننا نشجع مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على المشاركة البناءة في دورات المؤتمر المقبلة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا ودورد

أبدأ بمشاركة الآخرين في الترحيب بالتقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) عن تنفيذ القرار 2231 (2015). كما أشكر الأمانة العامة على مهنيتها المستمرة ودعمها للأمين العام بتمكينه من إصدار هذا التقرير. وأود كذلك أن أشكر بلجيكا على دورها ميسرا لتنفيذ القرار 2231 (2015) وعلى آخر تقرير للميسر (انظر S/2020/1244).

ما زالت المملكة المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد أعربنا مرارا عن أسفنا وقلقنا القاطعين إزاء قرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق وإعادة فرض الجزاءات على إيران. ونتفهم الأثر المستمر الذي خلفه ذلك على إيران وعلى الشعب الإيراني. والبيان المشترك الذي صدر عن المشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة في اجتماع اللجنة المشتركة الذي عقد بالأمس على المستوى الوزاري، هو أحدث تعبير عن التزامنا.

وقد عملنا بلا كلل منذ أيار/مايو 2018، للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وحافظنا على التزاماتنا بالكامل. واضطلعنا بدور الرئيس المشارك لمشروع تحديث أراك من أجل إنشاء مرفق مقاوم للانتشار ووضعنا أداة لدعم المبادلات التجارية، وهي مستعدة للقيام بدور هام في دعم التجارة المشروعة مع إيران. ولذلك، فإن الانتقاد الإيراني الأخير لنهج مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة – ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – أمر مؤسف.

ومن المؤسف للغاية أيضاً أن إيران اتخذت منذ عام 2019 تدابير نووية تتعارض مع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران واصلت تركيب سلسلة من أجهزة الطرد المركزي IR-2M في ناتانز وتوسيع برنامجها لتخصيب اليورانيوم ومخزونها بما يتجاوز المستوى الذي حددته خطة العمل الشاملة المشتركة. وتقوض تلك الإجراءات بشكل خطير فوائد عدم الانتشار التي يحققها الاتفاق.

ونشعر إلى جانب زملائنا الفرنسيين والألمان بقلق عميق أيضاً إزاء إعلان إيران مؤخراً عن عزمها على تركيب ثلاث سلاسل من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة في ناتانز، وفيما يتعلق بالقانون الذي أقره البرلمان الإيراني مؤخراً، والذي من شأنه في حال تنفيذه، أن يوسع البرنامج النووي الإيراني بشكل كبير ويحد من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المراقبة. ولا تتسق هذه التدابير مع خطة العمل الشاملة المشتركة والتزامات شركائنا الإيرانيين النووية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب باعتراف الأمين العام، في تقريره، بالدور الحيوي للوكالة، التي تعتبر عمليات رصدها وتحققها أمرا أساسيا لضمان الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

وفي حين نسلّم بأن إيران لم تجر أي تجارب إطلاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء تطوير إيران تكنولوجيات متقدمة للقذائف التسيارية. ونحيط علما بإعلان إيران، في آب/أغسطس، عن نظامين جديدين للقذائف التسيارية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عن نظام للقذائف في مرفق تحت الأرض قادر على إطلاق عدة قذائف.

وللأمانة العامة دور هام ومستمر تؤديه في رصد القيود المفروضة على برنامج إيران للقذائف التسيارية والإبلاغ عنه، وهي لا تزال قائمة بموجب المرفق باء للقرار 2231 (2015). وبالتالي تعارض المملكة المتحدة أي اقتراح في اللجنة الخامسة للجمعية العامة يرمي إلى تخفيض ميزانية القرار 2231 بما يتجاوز الميزانية التي أوصى بها الأمين العام.

لقد شهد هذا العام استمراراً في نشاط إيران المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ويساورنا القلق إزاء النتائج التي توصلت إليها الأمانة العامة بشأن صور أربع قذائف موجهة مضادة للدبابات في ليبيا تبين أن أحدها مطابق للأسلحة المصنوعة في إيران.

وهناك أيضا مزيد من الأدلة على استمرار إيران في نقل القذائف إلى الجماعات المسلحة، بما فيها الحوثيون في اليمن، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 2216 (2015) و 1540 (2004). ويؤدي هذا الانتشار إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، ويزيد من حدة التوترات المتصاعدة بالفعل، ويجب وقفه.

ولا تزال ملابسات وفاة العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده غير واضحة. وحتى الآن، لم تعلن أي دولة أو جهات فاعلة من غير الدول مسؤوليتها عن ذلك، بيد أن المملكة المتحدة أدانت مراراً وتكراراً عمليات القتل خارج نطاق القانون حيثما وأينما وقعت. وإيران ليست استثناء من ذلك.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد شعورنا بالقلق إزاء التوترات الحالية في جميع أنحاء المنطقة. ولن يكون التصعيد في مصلحة أحد. ونرحب مرة أخرى بالبيان المشترك الصادر عن المشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة في اجتماع اللجنة المشتركة الذي عقد بالأمس على المستوى الوزاري.

ونأمل أن تشهد السنة المقبلة عودة مشاركة الولايات المتحدة مجدداً في خطة العمل وكذلك عودة إيران إلى الامتثال للاتفاق. إن العودة إلى الدبلوماسية تمثل أفضل وسيلة لتحقيق المزيد من الأمن في المنطقة والتمسك بنظام عدم الانتشار النووي ومنع إيران من تطوير السلاح النووي.

أخيرا، وعلى الرغم من أنني أحدث عضو في مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي على ترحيبهم الحار، وأشاطر الآخرين إشادتهم بزملائنا المغادرين: ممثلي بلجيكا وجنوب أفريقيا والجمهورية الدومينيكية وألمانيا وإندونيسيا. وعلى حد تعبير شكسبير "فإن في الفراق حلاوة الأحزان". وأتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع زملائي.

المرفق السابع عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم هذا الصباح. ولديّ رسالة واضحة نسبياً لأقدمها اليوم: يعطي التقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) مؤشراً واضحاً على استمرار إيران في سلوكها المزعزع للاستقرار.

ولنأخذ، على سبيل المثال، تقييم الأمين العام القائل بالكشف عن قذيفة موجهة مضادة للدبابات في ليبيا ذات خصائص تتفق مع القذائف الموجهة المضادة للدبابات التي تنتجها إيران. ويدل هذا على أن الأسلحة الإيرانية لا تزال تنتشر في المنطقة المجاورة مباشرة لإيران وخارجها.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يولي المجلس اهتماما للتقارير التي تفيد بأن كياناً حدده مجلس الأمن ربما يكون قد شارك في شحن صمامات ومعدات إلكترونية وأجهزة قياس مناسبة للاستخدام في التجارب الأرضية للقذائف التسيارية التي تعمل بالوقود السائل إلى إيران.

على الرغم من ذلك وفي الوقت الذي تواصل فيه إيران الاستهزاء بقرارات المجلس، يتطلع العديد من أعضاء المجلس، للأسف، إلى تجاهل إيران للقيود التي فرضها المجلس، بما فيها القيود التي أعادت الولايات المتحدة فرضها من خلال عملية إعادة فرض الجزاءات المشروعة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التصدي لسلوك إيران المزعزع للاستقرار. وأخشى أن من شأن التقاعس عن ذلك أن يشكك في مصداقية هذا الجهاز. ومن شأن التقاعس أيضا أن يبعث برسالة خطيرة إلى الجهات الفاعلة المارقة الأخرى والطغاة في جميع أنحاء العالم.

ويجب على أعضاء المجلس إدانة سلوك إيران الذي يهدد السلم والأمن الدوليين بدلا من مكافأة تلاعب النظام الخطير باسترضائه اقتصاديا. وإذا كان النظام الإيراني يسعى إلى تخفيف الجزاءات والحصول على فرص اقتصادية فعليه أولاً أن يثبت جديته في تغيير سلوكه حقا. ويجب على إيران أن تمتنع عن الابتزاز النووي والتفاوض على اتفاق شامل يتضمن قيوداً نووية دائمة ويعالج تطويرها ونشرها للقذائف التسيارية، وكذلك وقف دعمها المستمر للإرهاب والاحتجاز الجائر لمواطنيها وأنشطتها الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

أخيرا، نسلّم باهتمام التقرير بإعادة الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران في السابق. غير أننا نأسف لقرار الأمين العام بتشجيع مواصلة استخدام قناة المشتريات في القرار 2231 (2015) وهو قرار لا يتسق مع إعادة فرض الجزاءات. وندعو مرة أخرى الأمين العام وجميع أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل لجميع تدابير جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك التدابير التي أعيد فرضها من خلال آلية إعادة فرض الجزاءات.

وأود أيضا أن أشير إلى أن مناقشة الإعفاء الذي أصدرته الولايات المتحدة عن الأنشطة المتصلة بالوحدة القائمة في محطة بوشهر للطاقة النووية تتعلق بعملية إدارية محلية لم تسفر عن أي تحديد للجزاءات. ونعتقد أنه ينبغي ألا تكون مثل هذه المسائل محورا لاهتمام تقرير الأمين العام 2231.

وينبغي أن يُقابل عدم امتثال إيران لالتزاماتها في مجلس الأمن بضغوط دبلوماسية واقتصادية مستمرة، وبالمزيد من العزلة للنظام الإيراني. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا في جميع أنحاء

العالم، ولا سيما في المنطقة التي تواجه الأثر المدمر لنفوذ إيران المزعزع للاستقرار بصورة مباشرة، من أجل التصدي المشترك لتجاهل إيران المتهور لالتزاماتها تجاه مجلس الأمن. ونأمل أن ينضم إلينا أعضاء المجلس في تلك الجهود، ونتطلع إلى استمرار الأمانة العامة في الإبلاغ عن هذه المسألة الملحة.

البيان الثاني لنائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

بما أن هذه هي آخر جلسة مقررة في السنة، أود أن أتقدم بالشكر، نيابة عن بعثتي والسفيرة كرافت، لأعضاء المجلس الخمسة المنتهية ولايتهم – ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا – على عملهم خلال العامين الماضيين. لقد مضى شهران فقط على وجودي هنا، ولكنني رأيت خلال هذه الفترة ما قيل لي في واشنطن العاصمة قبل أن آتي إلى هنا: إن هؤلاء الأعضاء المنتخبين الخمسة قد أبدوا التزاما واستعدادا كبيرين بقول الحق أمام المجلس، مع بعض توترات العمل أحيانا. وإن من دواعي سروري العظيم أن أكون جزءا من ذلك على مدى الأيام ال 60 الماضية. ونتمنى هنا جميعا في بعثة الولايات المتحدة لزملائنا المغادرين مواصلة النجاح، ونتطلع إلى العمل مع جميع الوفود الخمسة في مسائل أخرى.

المرفق الثامن عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسفير أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطتيهما الشاملتين. وأشيد أيضاً بالسفير فيليب كريدلكا على قيادته القديرة وبفريقه على جهودهم في تيسير تنفيذ القرار 2231 (2015). وأرحب أيضاً بحضور السفير مجيد تخت راونجي، الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، في هذه الجلسة.

إن فييت نام على اقتناع بأن شعوب الشرق الأوسط، شأنها شأن الشعوب في كل مكان، تستحق أن تعيش في سلام ووئام وصداقة وتعاون. ولهذا السبب تؤكد فييت نام دائماً على أهمية التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، ولا سيما مبادئ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والوفاء بحسن نية بالالتزامات بموجب القانون الدولي.

لقد كانت تلك هي سياستنا الثابتة خلال فترة ولاية فييت نام كرئيس وكعضو في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الفترة من عام 2013 إلى 2014 ومن عام 2013 إلى 2015 على التوالي. لقد أكدنا دائماً على الأهمية القصوى لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. وقد فعلنا ذلك بأن نكون قدوة، بانضمامنا إلى جميع المعاهدات وبكوننا من أوائل الدول التي التزمت بأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال. كما دعونا إلى تسوية الخلافات بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والتفاوض.

ولهذا السبب سررنا بصدق عندما تم التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، وتحاورنا بنشاط مع الأعضاء الآخرين في مناقشة تنفيذها بتفاؤل جاد. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام تقييمه بأن خطة العمل هي أفضل وسيلة لضمان حل شامل وطويل الأجل ومناسب للمسألة النووية الإيرانية، فضلاً عن المساهمة في السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ونحيط علماً بالتقرير العاشر للأمين العام (S/2020/1177) عن تنفيذ القرار 2231 (2015). ونشيد بجهود المشاركين في خطة العمل لتنفيذ الاتفاق والحفاظ عليه.

دأبت فييت نام على تأييد التنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) وخطة العمل. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لتسوية الخلافات، بما في ذلك استخدام العمليات والإجراءات القائمة بموجب القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وتراجع الثقة وتصعيد التوتر.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد أن هذا جهد مشترك ومسؤولية مشتركة. ويتعين علينا جميعاً أن نحافظ على السلام والاستقرار وأن نفي بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي بغية ضمان عالم آمن ومزدهر لجميع شعوبنا، بما في ذلك شعوب الشرق الأوسط. وينبغي وقف النزاعات والحروب، لا تأجيجها. وينبغي إقامة علاقات ودية وتعزيزها. وينبغي إعلاء شأن القانون الدولي وتنفيذه، بما في ذلك المعاهدات.

ولا تزال فييت نام ملتزمة التزاماً قوياً بتقديم إسهامات ذات مغزى في تهيئة بيئة مواتية للحوار والتعاون باسم السلام والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة وفي العالم بأسره.

وبما أن هذه هي آخر جلسة في برنامج العمل لهذا الشهر وهذا العام يسمح لنا بالتكلم فيها، نود أن نهنئ بحرارة الأعضاء الخمسة المنتهية مدتهم – ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا – على نجاح فترة عضويتهم. ونشكرهم على جهودهم الدؤوبة وعلى إسهاماتهم الهامة في عمل مجلس الأمن لخدمة البشرية في كل مكان. وقد كان شرفاً شخصياً لي وتشريفاً بوصفي ممثلاً لفييت نام، بوصفها عضواً منتخباً، أن أعمل مع بلجيكا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا مرة أخرى، كما فعلنا قبل 12 عاماً مضت. وهم يتركوننا الآن في أيد جد أمينة للأعضاء الحاليين والقادمين، تماماً كما فعلوا قبل 12 عاماً مضت. ونشكر جميع الأعضاء المنتهية عضويتهم على تعاونهم ودعمهم وصداقتهم.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشيد بالسفير جيري ماثيوز ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وفريقه على الرئاسة الناجحة والعديد من الأنشطة والنتائج الهامة.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

بعد أربعة أشهر تقريباً من التحرك الفاشل للولايات المتحدة سعياً لتدمير خطة العمل الشاملة المشتركة، ينظر مجلس الأمن مرة أخرى في تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل.

ووفقاً للقرار 2231 (2015)، تم إبرام خطة العمل باعتبار أنها "حل شامل طويل الأجل ومناسب للمسألة النووية الإيرانية" من أجل "إقامة علاقة جديدة مع إيران" وتشجيع وتيسير "إقامة علاقات وأواصر تعاون اقتصادية وتجارية طبيعية مع إيران". إن خطة العمل هي اتفاق نتج عن مفاوضات تمت بشق الأنفس انطوت على عمليات صعبة من التنازلات المتبادلة، وأي اقتراح لتنقيحها أو إعادة التفاوض عليها أو تمديدها من شأنه أن يتعارض مع القرار 2231 (2015) وهو غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لإيران.

أعادت الولايات المتحدة، بعد انسحابها من خطة العمل في 8 أيار/مايو 2018، فرض جميع الجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي. وانخرطت الولايات المتحدة أيضاً، من خلال سياسة عدائية تجاه خطة العمل وإيران منذ ذلك الحين، في مضايقات مستمرة علنية وسرية على نطاق واسع لشركاء إيران في تسيير الأعمال. ومن خلال القيام بذلك، ارتكبت الولايات المتحدة حالات متعددة من "عدم الوفاء الجسيم بالالتزامات" بموجب خطة العمل. وهي بذلك تستمر في خرق جوهري ممنهج لالتزاماتها القانونية بموجب القرار 2231 (2015) وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبالمثل فإن الولايات المتحدة، بتهديدها للدول الأخرى بصفاقة إما بانتهاك القرار 2231 (2015) أو بمواجهة العقاب، لم تف بالتزاماتها بموجب ذلك القرار فحسب، بل وعرقلت بشكل كبير أيضاً تنفيذ الدول الأعضاء الأخرى لالتزاماتها.

كما تحدت الولايات المتحدة أيضاً الأمر الذي صدر بالإجماع عن محكمة العدل الدولية في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018 والذي يتضمن التزاماً بإزالة العوائق التي تعترض المبادلات التجارية للأغراض الإنسانية مع إيران.

ولكن بدلاً من اتخاذ إيران تدابير تصحيحية، على النحو المأذون به في خطة العمل الشاملة المشتركة، فقد مارست ضبط النفس والصبر الاستراتيجي لمدة عام واحد بناء على طلب من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا وفرنسا. وقد قوبل هذا الحد الأقصى من ضبط النفس بما يسمى "أقصى ضغط" من جانب الولايات المتحدة وجزاءاتها غير القانونية المتزايدة باستمرار، فضلاً عن الفشل الذريع من جانب مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة والاتحاد الأوروبي في تنفيذ التزاماتها.

ولم يترك لنا ذلك من خيار سوى اتخاذ خطوات تصحيحية معينة بما يتفق تماماً مع الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل، في حالة "إعادة اعتماد أو إعادة فرض الجزاءات"، اللتين يحق بموجبهما لإيران "وقف تنفيذ التزامات[ها] بموجب خطة العمل هذه كلياً أو جزئياً".

لذلك فإن خطوات إيران تتفق تماماً مع حقوقنا والتزاماتنا بموجب خطة العمل، والأهم من ذلك أنه يمكن التراجع عنها تماماً. بيد أن الأضرار والمعاناة التي لحقت بإيران لا سبيل بالكامل تقريبا إلى تداركها.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، فرضت الولايات المتحدة أكثر من 1500 جزاء على إيران استهدفت كل قطاع تقريباً من قطاعات اقتصادنا، ومحت عملياً كل الفوائد التي يمكن أن تعود على إيران

من خطة العمل. وهذه الجزاءات، التي يتوقع أن تزيد حتى آخر لحظة من وقت الإدارة الحالية للولايات المتحدة، هي في الواقع حرب شاملة تستخدم التدابير الاقتصادية بدلاً من الأسلحة. وفقاً لمسؤولي الولايات المتحدة، فإن الهدف من الجزاءات هو "تجويع" الشعب الإيراني بواسطة تسليح الأغذية والأدوية، وهو أمر محظور حتى في زمن الحرب.

وتمنع الجزاءات استيراد السلع الإنسانية، بما في ذلك الأدوية الحيوية والمعدات الطبية اللازمة للمرضى، ولا سيما المرضى الذين يعانون من أمراض نادرة أو مستعصية. وفي الوقت الذي تشهد فيه إيران إحدى أسوأ حالات تفشي مرض فيروس كورونا، فإن الجزاءات تعرقل بشكل كبير استجابتنا الوطنية لهذه الجائحة.

إن ادعاء الولايات المتحدة بأن السلع الإنسانية معفاة من الجزاءات ليس سوى كذب مبين. كمثال على ذلك، لا يمكننا حتى اليوم أن نستورد بسهولة الأدوية اللازمة لتخفيف مشاكل التنفس التي تواجه المصابين بالأسلحة الكيميائية التي وفرتها بعض الدول الغربية إلى صدّام حسين واستخدمها خلال عدوانه على إيران.

وتدعي الولايات المتحدة أيضا أن الجزاءات "ليست موجهة ضد الشعب الإيراني". وهذا أيضا مجرد نفاق، لأن الجزاءات تستهدف أكثر الناس ضعفا وتضر بالفقراء أكثر مما تضر الأغنياء، وتضر كذلك بالمرضى أكثر من الأصحاء وبالرضع والأطفال أكثر مما تؤذي البالغين. ولا تسبب الجزاءات صعوبات اقتصادية فحسب، بل تزهق في كثير من الحالات أرواحا بريئة من جميع فئات السكان.

إن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة غير قانونية وغير أخلاقية ولا إنسانية وقمعية بجميع المقاييس، وليس لها أي تصنيف سوى الإرهاب الاقتصادي والجريمة ضد الإنسانية.

ولكن الجزاءات ليست سوى جزء واحد من سياسات وممارسات التسلط المدمرة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد بلدي، والتي تشمل حملتها المنظمة لنشر الكراهية لإيراني ونشر الخوف من الحرب والمغامرة العسكرية في الخليج الفارسي والتدخل في شؤوننا الداخلية، والكثير من الإجراءات غير القانونية والاستفزازية الأخرى.

ومن الأمثلة الحية على هذه السياسة المفلسة الاغتيال المروع للشهيد قاسم سليماني قبل عام تقريباً. ويشكل هذا العمل الإرهابي الذي تم بأمر مباشر من رئيس الولايات المتحدة انتهاكا جسيما للقانون الدولي.

وهناك أيضا مؤشرات جدية على أن اغتيال الشهيد فخري زاده، وهو عالم إيراني بارز، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قد قام به النظام الإسرائيلي – أقرب حليف إقليمي للولايات المتحدة وله سجل أسود طويل من هذه الأعمال الإرهابية ضد علماء نوويين إيرانيين في الماضي.

وخلال السنوات الأربع الماضية، استخدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون، من خلال سلسلة من التدابير المنسقة، جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك التدابير غير المشروعة لتخريب خطة العمل الشاملة المشتركة. وكمثال على ذلك، لقد شهدتم أنتم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس هذا الصيف مدى تعنت الولايات المتحدة في محاولة إساءة استخدام عملية المجلس وأحكام القرار 2231 (2015) لتوسيع نطاق الأحكام المتعلقة بالأسلحة في ذلك القرار.

وحتى عندما اقترحت الولايات المتحدة مشـــروع القرار (S/2020/797) بالإضـــافة إلى الولايات المتحدة نفسها فهي لم تحصل على سوى صوت واحد مؤيد. ولكنها لم تمتنع عن سياستها التخريبية وحاولت دون جدوى تقويض خطة العمل الشـاملة المشـتركة وآلية القرار 2231 معا بإسـاءة اسـتخدام ما يسـمى بآلية إعادة فرض الجزاءات.

وهذه المرة، لم يؤيد أي من أعضـاء المجلس طلب الولايات المتحدة، والأهم من ذلك أن 13 عضـوا في المجلس رفضوه شفويا وخطيا. وفي وقت لاحق ذكر رئيسان متتاليان للمجلس أنهما ليسا في وضـع يسمح لهما باتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بادعاءات الولايات المتحدة. وبالتالي واجهت خطوة الولايات المتحدة هزيمة ساحقة في المجلس.

وتحاول الولايات المتحدة الآن إثارة المسألة نفسها في اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وتهدف هذه الخطوة غير القانونية إلى إنشاء وتمويل نظام جزاءات تابع لمجلس الأمن دون تفويض منه. ومن المتوقع ألا تسـمح الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة بإسـاءة اسـتخدام آليات المنظمة وأن تصـوت، عند الاقتضـاء، معارضة لمقترحات الولايات المتحدة بشأن الميزانية البرنامجية لتنفيذ القرار 2231 (2015) لعام 2021.

وأكرر شكري مرة أخرى لأعضاء المجلس على دعمهم المقدر. ولم تكن أصواتهم وتصويتهم مجرد دعم لخطة العمل الشـــاملة المشـــتركة باعتبارها إنجازاً تاريخياً للدبلوماســـية، بل كانت دعماً قوياً لتعددية الأطراف وسيادة القانون و"رفضا" بصوت عالٍ وواضح للنزعة الأحادية والتسلط. إن مواصلة هذا الدعم أمر بالغ الأهمية لضـمان التنفيذ الكامل وغير المشـروط للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشـاملة المشـتركة من قبل جميع المشاركين فيها.

وبما أن الأحكام المتعلقة بالأسـلحة والسـفر الواردة في القرار 2231 (2015) تتسـق مع الجداول الزمنية المحددة في القرار قد انتهت مدة صـلاحيتها في 18 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، يجب تنفيذ جميع الأحكام الأخرى للقرار وإنهاؤها وفقا للجداول الزمنية المحددة فيه.

لقد دفعت إيران ثمناً باهظاً وبذلت أكثر من نصـــيبها العادل للحفاظ على خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة. ولذلك فليس لأحد أن يتوقع منا أن نفعل أكثر من ذلك. بل يجب على المشـــاركين في الخطة والذين انتهكوا لســـنوات التزاماتهم بموجب القرار 2231 (2015) وخطة العمل نفســـها تحمُّل المزيد من المسؤولية.

وقد نفذت إيران التزاماتها بموجب خطة العمل هذه. بيد أن الجزاءات الأمريكية غير القانونية، فضـــلاً عن عدم امتثال مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لالتزاماتها بخطة العمل، لم يحرما إيران من الفوائد المتوخاة في خطة العمل الشـاملة فحسـب، أي التمتع بعلاقات اقتصـادية وتجارية طبيعية مع الآخرين، بل ألحقت أيضاً أضراراً ومعاناة جسيمة باقتصادنا وشعبنا.

لقد واجهنا ما يسمى بسياسة الضغط الشديد التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء إيران بأقصى قدر من المقاومة ولم تتمكن من تركيعنا كما كان يحلم المسؤولون الأمريكيون. وينبغي أن يكون واضـحا الآن أن سياسة التخويف والضـغط على إيران لن تسفر عن أي نتيجة. ويتمثل سبيل الخروج الوحيد في العودة إلى التنفيذ الفوري والكامل وغير المشروط لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وكما ذكر مسؤولونا بوضوح، بمجرد أن يبدأ جميع المشاركين في خطة العمل تنفيذ التزاماتهم دون قيد أو شرط وبطريقة فعالة وكاملة، سوف تستأنف إيران أيضاً تنفيذ جميع التزاماتها بموجب خطة العمل. وقد كان هذا دائما موقفنا المبدئي طوال السنوات الأخيرة، وأصبح الآن التزاما قانونيا ملزما للحكومة بعد اعتماد برلماننا مؤخرا قانونا جديدا.

ولا يمكن ربط خطة العمل الشاملة المشتركة بأية مسائل أخرى، لأن المسألة النووية ظلت محورا لجدول أعمال المحادثات النووية منذ البداية. وقررنا ألا نسمح لمسائل أخرى بأن تعقد هذه المفاوضات المعقدة أصلا. وكان ذلك قرارا حكيما جدا اتخذه جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتالي، فإن أي محاولة الآن لربط مستقبل خطة العمل بمسائل أخرى سيكون مصيرها الفشل.

وأوضحنا في مناسبات عديدة موقفنا إزاء القدرات الدفاعية لبلدنا. إن تطوير برنامج للقذائف التقليدية حق أصيل لأي بلد بموجب القانون الدولي، وإيران ليست استثناء. وبالتالي، لن تتفاوض إيران على برنامجها المشروع للقذائف التسيارية. ولأننا نعيش في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط، لن نسمح بأن يتعرض أمننا وقدرتنا الدفاعية التقليدية للخطر أو التقييد أو التقويض. ولن ترهب سياسات التسلط التي تتبعها بعض الدول إيران أو تجبرها على التخلي عن وسائلها الدفاعية المشروعة.

إن المصدر الوحيد لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقتنا هو وجود عدد كبير من القوات الأمريكية في جميع البلدان المجاورة لإيران تقريبا، في الخليج الفارسي وبحر عمان، فضلا عن تدفق كميات غير مسبوقة من أكثر الأسلحة تطورا من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية إلى هذه المنطقة. ويجب على الولايات المتحدة أن تغادر منطقتنا فورا.

لقد عانت منطقة الخليج الفارسي لسنوات عديدة من التدخل الأجنبي والنزاعات. وتحولت هذه المنطقة إلى برميل بارود نتيجة لتدفق الأسلحة الخطرة من البلدان الغربية دون قيود. ولبيع المزيد من الأسلحة إلى هذه المنطقة، تزرع هذه البلدان الشقاق وتطبق سياسة فرق تسد بين بلدان المنطقة.

وقد حان الوقت لكي تتعاون بلدان المنطقة بحسن نية وتعمل على إنشاء منطقة أفضل وأكثر أمنا وازدهارا. وتُعدُّ "مبادرة السلام في مضيق هرمز" التي أطلقناها وصفة لتقريب وجهات النظر بين بلدان المنطقة بهدف حل خلافاتها وإقامة علاقات ودية فيما بينها. ونأمل أن يستجيب جيراننا في الخليج الفارسي قريبا إلى دعوتنا الصادقة والمخلصة هذه لفتح صفحة جديدة من التعاون الإقليمي.

وأخيرا، ترد ملاحظاتنا على تقرير الأمين العام (S/2020/1177) في رسالتي التي بعثتها إلى المجلس والتي تشمل وجهات نظرنا بشأن مسائل لم أتطرق إليها في ملاحظاتي اليوم.